

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي

إعادة تقييم

"Olesya Tkacheva" و أوليسيا تكاشيفا، "Keith Crane" و كيث كرين، "Christopher S. Chivvis" و كريستوفر إس تشيفيس، "Olga Olikar" أولجا أوليكير " سكوت بوسطن و "Scott Boston".

عن ذلك، هل يتعلق الأمر ببساطة بسعي الرئيس "بوتين" لتحقيق أجندة شخصية بعيداً عن مصالح وأهداف روسيا؟ ويعتمد هذا المنظور التحليلي إلى تقييم تلك التفسيرات وغيرها من التفسيرات الأخرى الممكنة.¹ إذ نخلص إلى أن موقف روسيا بوجه عام تجاه أوكرانيا إنما يتسق إلى حد كبير مع الفكر الروسي (والسوفيتي) التاريخي تجاه المصالح الأمنية والسياسة الخارجية، ليس فقط على مدى العقْد الماضي وإنما منذ حوالي ثلاثة قرون خلت. ولكن على الرغم من أن الأنماط التاريخية للسياسة الخارجية الروسية تُمثِّل نقطة انطلاق مهمة لفهم ما حدث خلال العام الماضي، إلا أنها لا تكفي في حد ذاتها لتفسير التصرفات الروسية بشكل كامل. ففي حين أبدت روسيا سلوكاً يسعى لتحقيق أهداف تتماشى جيداً مع مصالحها التاريخية، إلا أن ذلك السلوك كان يتسم بالقيام بأعمال غير ضرورية حدثت من قدرتها على تحقيق تلك الأهداف بدلاً من تعزيزها. وتفسيرنا لهذا الانحراف يتمثل في أن السياسة الخارجية الروسية اليوم إنما تتأثر أيضاً بعوامل أخرى أكثرها أهمية هو الدور الذي يلعبه الرئيس "بوتين" دون منازع في صنع السياسات ورأيه الشخصي بشأن الأحداث الأخيرة في أوكرانيا والاثار المترتبة لهذين العاملين على بلاده.

عُخذت روسيا العالم على حين غرة عندما قامت بضم شبه جزيرة القرم في آذار من عام 2014. وعلى الرغم من أن أوروبا لم تكن بالقطع تنعم بالسلمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، إلا أن الاستيلاء على دول أوروبية ذات سيادة لضمها لدولة أخرى قد فاجأ معظم المراقبين الأمريكيين والأوروبيين على السواء. كما كان من الصادم أيضاً ما أبدته موسكو من دعم لاحق، سواء بشكل علني أمر خفي، للحركة الانفصالية في شرق أوكرانيا؛ ويستمر الجدل بين القادة الغربيين بشأن ماهية أهداف روسيا، وما يكمن وراء تلك الأهداف، وما يتعين القيام به بُغية الحد من مخاطر حدوث مزيد من العنف في أوروبا.

فهل تدافع روسيا عن مصالح استراتيجية لطالما تمسكت بها منذ أمد بعيد وتعرضت للخطر بفعل أجندة غريبة عدوانية مثلما يزعم "فلاديمير بوتين Vladimir Putin"؟ أم أن الخوف من التداعيات الاقتصادية المحتملة لاتفاق الشراكة المبرم بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي هو ما دفع روسيا إلى ضم شبه جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا؟ أم أن حكومة روسيا تحاول فقط أن تبقي على الرأي العام المحلي في صفها وأن تشتت انتباه العامة عن مشكلات أخرى؟ أم عوضاً

الخلفية التاريخية:

منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، رفض زعماء دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي مجرد فكرة المنافسة الاستراتيجية أو الجغرافية السياسية بين روسيا والغرب بحجة أن موسكو يمكن أن تتمتع بوجه عام بعلاقات ذات نتائج إيجابية، تميزها المؤسسات الأمنية التعاونية والتكامل الاقتصادي مع جميع البلدان الأوروبية فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ولم يكن هذا الرأي سوى نظرة طموحة للعالم. فعلى الرغم من أن روسيا قدّ دأبت بلا شك على مناصبة بقية أوروبا العداء بشكل دائم، إلا أن تاريخها الطويل المجيد والمأساوي أحياناً باعتبارها قوة أوروبية كان يتأرجح بين الاندماج مع باقي القارة الأوروبية تارة ونزب مثل هذا الاندماج تارة أخرى. فقد سبق وأن تعرضت روسيا للغزو في مناسبات عدّة على أيدي القوى الأوروبية الناشئة وأخذت تسعى بشكل متكرر لحماية نفسها من خلال فرض هيمنتها على الدول الواقعة على حدودها - بما في ذلك بلدان وسط وشرق أوروبا. وقدّ أشار العديد من القادة الروس - وأكثرهم الرئيس "بوتين" - إلى مثل هذه الأنماط من العلاقات عند زعمهم بحقّ روسيا التاريخي في الهيمنة على المنطقة المحيطة بها. ثمّ هل كان غزو روسيا لأوكرانيا عام 2014 مجرد ردّ فعل استراتيجي طبيعي للزحف الغربي على أراضٍ تعتبرها روسيا جزءاً من أراضيها؟²

الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي

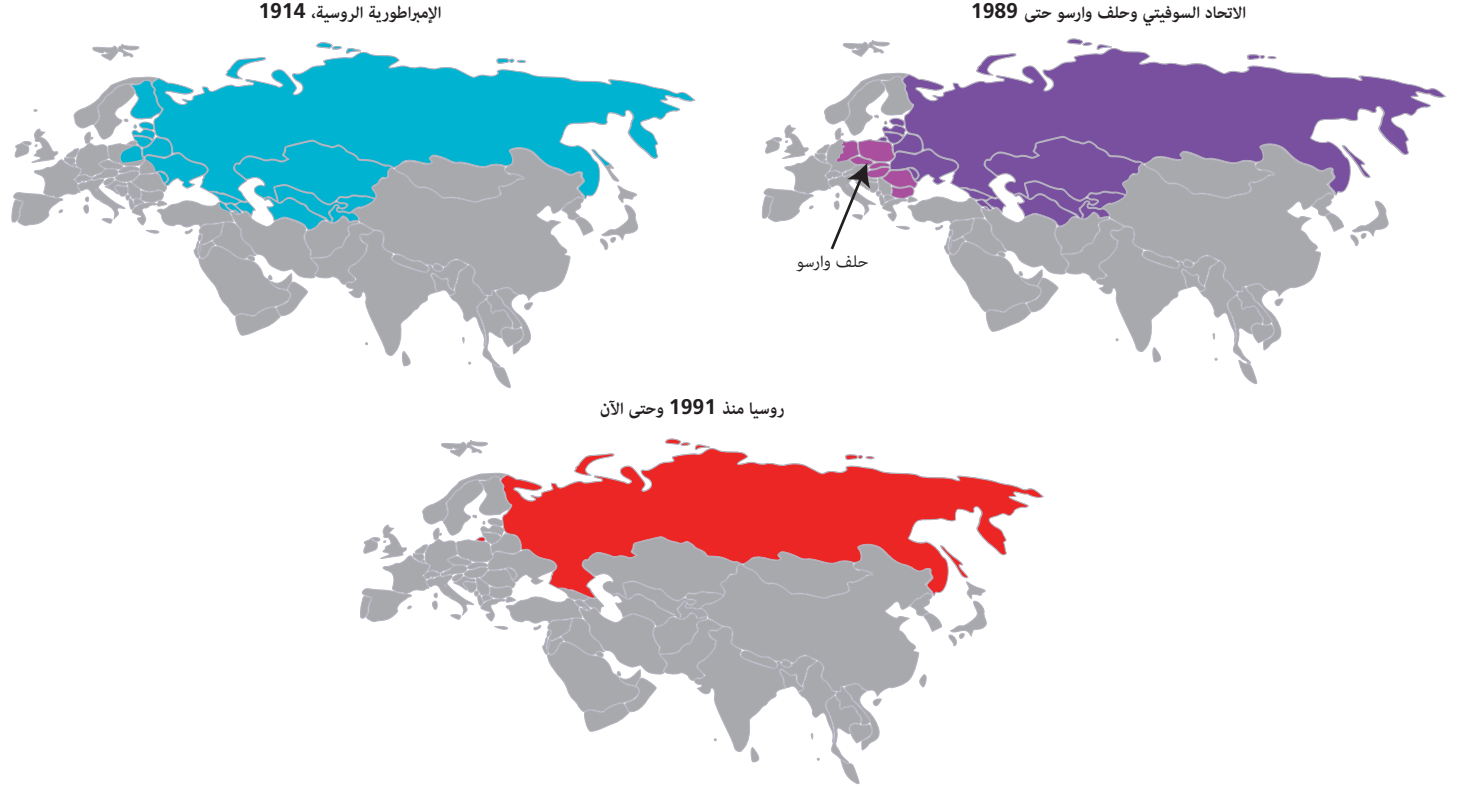
تتسم روسيا اليوم، بحدودها الحالية، بأنها فريدة من نوعها من الناحية التاريخية، فقدّ تغيرت حدود روسيا بشكل كبير على مدار تاريخ تلك الأمة (انظر الشكل رقم "1"). فمنذ الفتح والتكشف مع بناء منطقة "مسكوفي Muscovy" التاريخية، إلى توسعات الإمبراطورية الروسية، وطوال سنوات الاتحاد السوفيتي، شهدت الأراضي التي تحكمها العاصمة الروسية فترات من النمو والانكماش بشكل متكرر.

وحقّ مع هذه التحولات في رقعة أراضيها، كانت روسيا تعتبر بدون شك قوة أوروبية عظمى منذ عهد القيصر "بطرس الأكبر Peter the Great" منذ ثلاثة قرون خلت.³ فقدّ

لعبت روسيا دوراً حاسماً في "حرب السنوات السبع"، حيث مثلت القوة البرية التي كسرت شوكة جيش "نابليون Napoleon" وكانت عضواً بارزاً في "دول الوفاق الأوروبي". كما انفردت روسيا بدور البطولة المطلقة في أحداث "حرب القرم" وما تلاها من أزمت نشأت فيما بعد انهيار "الإمبراطورية العثمانية" في القرن التاسع عشر. ويُنظر إلى تحالف روسيا مع فرنسا في التسعينيات من القرن التاسع عشر على نطاق واسع على أنه إحدى الخطوات الأولى على الطريق إلى الحرب العالمية الأولى، تماماً مثلما كان دفاعها عن صربيا عام 1914 خطوة كبيرة في مسيرة متدرجة نحو الحرب في ذلك الصيف المشؤوم. كما كان دور الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية دوراً حاسماً. وبعد انتهاء تلك الحرب، هيمنت موسكو على معظم أوروبا من خلال الاتحاد السوفيتي و"حلف وارسو" طوال نصف القرن العشرين. وروسيا، مثلها مثل كُّلّ البلدان، لها خصائص فريدة من نوعها أبرزها حجمها الكبير الممتد ليس فقط عبر أوروبا فحسب بل عبر آسيا أيضاً. وقدّ أتاحت هذه الطبيعة الجغرافية لروسيا أن تتأرجح بسهولة ما بين فترات من الاندماج مع أوروبا وفترات انحسار نسبي عنها. فعلى الرغم من أن روسيا كانت جزءاً من النظام الأوروبي، إلا أنها كانت تقف بمعزل عنه في بعض الأحيان.

ولعلّ أبرز ما يثير اهتمامنا اليوم من السمات الفريدة من نوعها في روسيا هو ما أشار إليه "جورج كينان George Kennan" في رسالته المعروفة باسم "البرقية المطولة Long Telegram" عام 1946 على أنه "ما لدى روسيا من شعور تقليدي وغريزي بعدم الأمان"،⁴ فما تتسم به روسيا من حدود واسعة إنمّا يخلق لها تحدياً استراتيجياً طبيعياً ألا وهو أن: الأمة لها العديد من الأعداء المحتملين وأنها قدّ سبق وكانت غنيمة للمغربين والغزاة. كما خلقت هذه الحدود أيضاً تحدياً داخلياً متأسلاً على صعيد الأمن، والإدارة، والحوكمة. ويذهب "بول كيندي Paul Kennedy" إلى أن الاتحاد السوفيتي قدّ طالب إيتان حقبة الحرب الباردة "بالأمن المطلق على طول حدوده المترامية، إلا أن. سياسته المتشددة... تجاه المخاوف الأمنية لجيرانه قدّ أساءت إلى علاقاته - مع كلٍّ من أوروبا الغربية والشرقية على السواء، ومع شعوب الشرق الأوسط، ومع كلٍّ من الصين واليابان - وبدورها جعلت الروس يشعرون بأنهم "محاصرون" وأقلّ تمتعاً بالأمان".⁵

الشكل 1. جغرافية روسيا منذ عام 1914.



RAND PE144-1

ولكن الإمبراطورية الروسية، على خلاف إمبراطوريات البلدان الأوروبية الأخرى، إنمّا كانت إمبراطورية قارية الحجم. فروسيا لم تشارك على نطاق واسع في تقسيم أفريقيا، أو الأمريكتين، أو الشرق الأوسط، أو آسيا؛ بل كانت عوضاً عن ذلك تتمدد من خلال ضمّ الأراضي المجاورة لها. وفي حين كانت هناك بعض الخلافات والانقسامات المقبولة، كانت الأراضي المكتسبة حديثاً يتم النظر إليها في كثير من الأحيان على أنها أراضي روسية في أغلبها، ومن ثمّ كان يتم حكمها على هذا الأساس،⁶ ومن منظور موسكو، فإن روسيا لم تكن تمتلك إمبراطورية بل هي ببساطة إمبراطورية لأنّ كلمتي دولة وإمبراطورية تعنيان الأمر نفسه.⁷ في

لقدّ كان التوسع الاستعماري هو السبيل الذي انتهجته روسيا للدفاع عن نفسها ضدّ الغزو. ولا يعني ذلك أن شهية الروس للغزو الاستعماري كانت بمثابة أمر فريد من نوعه في القرن التاسع عشر بل على العكس كان يتماشى مع التوجهات الاستعمارية في تلك الحقبة فضلاً عن الممارسات السائدة لما يُعرف بالسياسة الواقعية "Realpolitik" في كلّ من بروسيا، وفرنسا، وانجلترا ومناطق أخرى، فالمنطق يقول أنه لو لم تكن روسيا قدّ قامت بتوسيع إمبراطوريتها، لكانت الدول الأخرى قدّ قامت بذلك على حساب روسيا.

الواقع، حتى في ظل "اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية" كانت الكتب الدراسية تصف استعمار "تركستان" مثلاً فيما قبل الثورة على أنه "اتحاد".⁸

كان التوسع الاستعماري الروسي يتسم بالنشاط بوجه خاص خلال السنوات الأخيرة من حروب نابليون، التي شهدت ضم روسيا لما أصبح يعرف الآن باسم أوكرانيا، وفنلندا، وروسيا البيضاء، وبولندا، وليتوانيا، فضلاً عن الأراضي الممتدة على طول البحر الأسود. وفي العقود اللاحقة، قامت القوات الروسية بالاستيلاء على القوقاز وأجزاء من آسيا الوسطى. أمّا روسيا الشيوعية الحديثة، طامحاً في تحقيق السلام، فقد تنازلت عن معظم ممتلكاتها في أوروبا الشرقية إلى ألمانيا بموجب معاهدة "بريست ليتوفسك Brest-Litovsk" (عام 1918). أمّا الاتحاد السوفيتي فقد أعاد احتلال كُُلِّ ما فقده وأكثر منه إبان الحرب العالمية الثانية، لكنه مع ذلك لم يقر بضم جميع المناطق التي كان يسيطر عليها "الجيش الأحمر" وقت النصر، بل عوضاً عن ذلك أقام لنفسه دائرة نفوذ تخضع لسيطرة محكمة داخل أوروبا الشرقية من خلال علاقاته مع الأحزاب الشيوعية الحاكمة هناك وكذلك الأجهزة الأمنية والقواعد والعلاقات العسكرية والمؤسسات الأمنية والاقتصادية من قبيل "حلف وارسو" و"مجلس التعاضد الاقتصادي".

وقد ذهب العديد من الباحثين الغربيين، متأثرين بأعمال "جورج كينان"، بأن الشعور بعدم الأمان⁹ كان هو الدافع المحرك وراء النزعة التوسعية الروسية (والسوفيتية). كما أن هذا الشعور بعدم الأمان قد ساهم في ميل روسيا إلى النظر إلى البلدان الأخرى على أنها تهديد محتمل، يغيص النظر عمّا إذا كان لتلك البلدان أي نوايا عدوانية أم لا، بل وحتى في بعض الأحيان على الرغم مما قد تتسم به تلك البلدان من محدودية القدرة على الوقوف ضدّ المصالح الروسية أو السوفيتية. كان كلاً من روسيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يميلان إلى الاعتقاد بأن أعظم التهديدات إنمّا تقبع على حدودهما المباشرة، وبناءً عليه فإنهما كانا يصفان هذا الموقف بأنه موقف دفاعي إلى حدّ كبير. فعلى الرغم من أن المخططين العسكريين السوفيت كانوا يرون أن العمليات الهجومية لها فائدة أكبر، أصرت القيادة المدنية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على إتباع استراتيجيات دفاعية

شاملة منذ أيام "ليون تروتسكي Leon Trotsky".¹⁰

فعلى النقيض من ألمانيا أو فرنسا، لم تهدد روسيا الاستعمارية مطلقاً بالسيطرة على أي من القوى الأوروبية الكبرى الأخرى على الرغم من أن البلدان الأصغر حجماً كانت عرضة للتهديد. لكن كثيراً ما وجدت روسيا نفسها على مرّ التاريخ في صدام مع الدول الأوروبية، أو جماعات من تلك الدول بسبب سياستها في وسط وشرق أوروبا ولا سيّما في منطقة البلقان (مثلاً حرب القرم، ومعاهدة "سان ستيفانو San Stefano"، ودعم القومية السلافية قبيل الحرب العالمية الأولى). وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كان التوغل السوفيتي في إيران (تُثمّر على حدودها) وما حدث من انقسامات حول التصرف في بلدان أوروبا الشرقية السبب في دق إسفيناً بين "ستالين Stalin" من جانب وباقي أعضاء "التحالف الكبير Grand Alliance" مما أدى إلى نشوب الحرب الباردة.

ومع ذلك، كان هناك اثنين من الاختلافات الجوهرية ما بين أنماط السلوك الروسي والسوفيتي فيما قبل الثورة. أولاً كان الاتحاد السوفيتي بمثابة قوة عظمى خارقة. وعلى الرغم من أن روسيا القيصرية كان لها مصالح كبيرة في آسيا، إلا أن تركيزها الأمني الأساسي كان ينصب على أوروبا. أمّا الاتحاد السوفيتي فهو على النقيض من ذلك كان نشطاً على الصعيد العالمي، بما له من قواعد وعلاقات في جميع أنحاء العالم فضلاً عن مشاركاته العسكرية بعيداً عن أراضيه. وثانياً، على الرغم من أن كلا من روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي لم يكونا يشعران بالأمان فيما يخص علاقاتهما بالغرب، إلا أن نظرة روسيا في ظل حكم القيصرية لصراعاتها مع القوى الأوروبية العظمى الأخرى لم تكن نظرة وجودية. فالزعماء الروس، كما هو حال أغلب معاصريهم، إنمّا كانوا ينظرون إلى الصراع على أنه أمر كامن في طبيعة النظام الدولي. وكانت روسيا تعزز مصالحها باستخدام القوة العسكرية، لا سيّما على طول حدودها. لكن على النقيض من ذلك، كانت القيادة السوفيتية تنظر إلى العالم الديمقراطي الليبرالي لدول حلف الناتو على أنه تهديد لوجود الشيوعية (والعكس صحيح)، ومن ثَمَّ جاء تمسك القيادة بالسلطة. ومع أن المصالح البرغماتية الواقعية التي تتماشى إلى حدّ بعيد مع مصالح القرون السابقة قدّ مالت بوجه عام للتغلب على الأهداف المثالية المتمثلة في غزو العالم من أجل نشر المذهب الاشتراكي،¹¹ نجد أن هذا المكوّن الإيديولوجي قدّ أدى إلى إنشاء تصريحات دائمة باستحالة التعايش طويل الأجل - حتى وإن كان كلا النظامين قدّ واصلتا التعايش سويةً بشكل فعلي.

وجهات النظر الأمنية الروسية منذ الاستقلال

اتسمت علاقة موسكو بالغرب منذ نهاية حقبة الحرب الباردة بالتناقض، تماماً مثلما كانت أيام القيصرية، في ظل علاقات اقتصادية وثقافية قوية تنمو حتى في ظل استمرار حالة انعدام الثقة في المجال الأمني. فلقد ظلت روسيا مشغولة البال بما يُعقد من تحالفات بين البلدان الواقعة على امتداد حدودها، وبصفة خاصة تلك البلدان الواقعة إلى غربها وجنوبها الغربي (فقد كان لآسيا الوسطى في الفكر الروسي أهمية متقلبة). وقد زاد انهيار الاتحاد السوفيتي من الشعور الروسي بعدم الأمان بسبب ما أدى إليه من خروج الكثير من البلدان التي كانت تحت نفوذه على مر التاريخ من قبضته - بالإضافة إلى تناقص النفوذ الروسي بوجه عام على الساحة العالمية.

وكنتيجة لذلك كان الكثير من أنماط أقوال وتصرفات روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي تعكس أقوالها وتصرفاتها التي تعود إلى الماضي الإمبريالي والسوفيتي. فمنذ عام 1992، أعربت موسكو عن حقها الحصري في حماية الأصول العرقية الروسية أينما كانت،¹² ولم يكن ذلك إشارة إلى حماية الطوائف المهاجرة في جميع أنحاء العالم بقدر ما كان إشارة إلى الشعوب الكبرى روسية العرق التي وجدت نفسها فجأة وبشكل غير متوقع تعيش خارج إطار الاتحاد السوفيتي كأقليات داخل البلدان السوفيتية السابقة المجاورة المستقلة حديثاً.

وفي صنعها لهذه الحالة، أشارت العقيدة الروسية والتصريحات الرسمية الروسية في التسعينيات من القرن العشرين إلى وجود مخاطر نابعة من "الصراعات الداخلية"،¹³ وكان ذلك يعكس حالة الاضطراب المستمرة في البلدان المجاورة (بما في ذلك، داخل روسيا نفسها بحلول عام 1994، إذ بدأت الحرب للمسك بجمهورية الشيشان الانفصالية). وقد شدد "أندريه كوزيريف" Andrei Kozyrev وزير الخارجية الروسي ذو الميول الغربية على الحاجة إلى الحفاظ على السلام الروسي في "الخارج القريب" (وهو الاصطلاح الذي أطلقته روسيا على رفقاءها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق) كما أعرب عن نية روسيا في الدفاع عن مصالحها من أجل الحفاظ على نفوذها،¹⁴ ولقد ظلت القوات الروسية منتشرة في جميع أرجاء الجوار الروسي إبان حقبة التسعينيات من القرن العشرين، بل لا زالت باقية بالفعل

في الكثير من المناطق بما في ذلك كلا من جورجيا ومولدوفا. ومن المثير للاهتمام أن الرأي العام الروسي (والبرلماني) وفقاً لاستطلاعات الرأي في ذلك الوقت كان يعارض بوجه عام التدخل العسكري في دول الجوار الروسي. وقد أعرب مجلس النواب الروسي (الدوما) عن هذا الشعور رافضاً إيفاد بعثة لحفظ السلام في إقليم "أبخازيا Abkhazia" في عام 1994 (إلا أنه قد تمت الموافقة عليه لاحقاً من خلال قرار خاص).¹⁵ وقد أدت المعارضة الشعبية إلى جانب مشكلات الميزانية الحادة إلى تقييد الحماس الروسي لنشر مثل هذه البعثات، غير أن رغبة روسيا في الدفاع عن الخارج القريب لم تخف مطلقاً بشكل كامل. وقد أدى إصرار روسيا على الإبقاء على وجودها العسكري في كل من مولدوفا وجورجيا إلى تعليقها تنفيذ معاهدة "القوات المسلحة التقليدية في أوروبا" في عام 2007.

وقد تبلور استمرار إصرار روسيا على الإبقاء على نطاق مصالح ونفوذ لها في الخارج القريب في خطاب ألقاه الرئيس الروسي "ديميتري ميدفيدف Dmitri Medvedev" في عام 2008، وصف فيه مصالح روسيا في دول الجوار بأنها مصالح "مميزة"،¹⁶ وقد جاء هذا الخطاب في أعقاب حرب استمرت لخمسة أيام مع جورجيا حول اثنين من الأقاليم الانفصالية التي كانت تدعمها موسكو منذ التسعينيات من القرن العشرين. ولهذا فقد كان من الواضح أن قوله مصالح "ذات امتيازات" إنما كان يعني أن روسيا مصرّة على حقها في استخدام القوة في بلدان الجوار الروسي. إلا أن ذلك لم يكن يعني أن روسيا قد تلجأ إلى ذلك في كل مناسبة؛ فبعد نحو عامين، في حزيران 2010، حين وقعت الاضطرابات في جمهورية قيرغيزستان عقب تحول الإطاحة بالحكومة هناك إلى أحداث عنف، رفضت روسيا طلب الحكومة الانتقالية هناك بإرسال قوات حفظ سلام إليها.¹⁷

كان الكثير من أنماط أقوال وتصرفات روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي يعكس أقوالها وتصرفاتها التي تعود إلى الماضي الإمبريالي والسوفيتي.

وقد عبرت العقائد والتصريحات الروسية منذ الاستقلال عن وجهات نظر متناقضة تجاه كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو. فمن جهة، جاهرت التصريحات الرسمية الروسية بعدم وجود أعداء لها وذلك منذ إعداد المسودة الأولى للعقائد العسكرية لموسكو عام 1992. وقد وقعت روسيا على اتفاق هيكلي بشأن العلاقات بين الناتو وروسيا في عام 1997 وشاركت في تأسيس "مجلس الناتو - روسيا" عام 2002. كما وقعت روسيا على اتفاق شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي عام 1994 وبدأت في التفاوض على شراكة أكثر شمولاً عام 2008.

ومن جهة أخرى كانت الإشارات إلى مخاطر "الدول والتحالفات" التي "تسعى إلى الهيمنة" وتوسعاتها المحتملة سائدة أيضاً في التصريحات الروسية،¹⁸ وليس هناك من شك في أن تلك التصريحات - والتي تعود أيضاً إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حينما كانت روسيا تسعى لبناء علاقات متينة مع الغرب - إنمّا كانت تشير إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو. وقد أصبحت تلك الإشارات أكثر صراحةً بمرور حقبة التسعينيات من القرن العشرين. فتوسع حلف الناتو وتمدده إلى ما كان يُمثّل دائرة النفوذ السوفييتي السابق على مدار العقد اللاحق إنمّا كان يقابله وثائق وتصريحات منشورة على لسان المسؤولين الروس كانت تصف حلف الناتو في كثير من الأحيان بأنه حلف معادي وخطير ولا يمكن الثقة به. كما زعموا أن حلف الناتو قد عمل على زعزعة استقرار الحكومات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإبطال المعاهدات (وهي بالقطع إشارة إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من "معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للبالستية ABM"). وعلى الرغم من تلك اللغة، فإن معظم الوثائق والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الروس إنمّا قد حاولت جاهدة أيضاً أن تشير إلى أن الناتو لم يشكل تهديداً حقيقياً لروسيا.¹⁹ غير أن التعليقات الأخرى، بما في ذلك التعليقات الصادرة عن كبار القادة العسكريين، قد اتخذت منحى آخر. فحتى مع إصرار العقائد والسياسات الروسية على أن الناتو لا يُمثّل تهديداً لروسيا، كانت تلك التصريحات تنطوي على العكس: حيث أكدت على أن توسع الناتو كان يُمثّل تهديداً لها، وأن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو إنمّا كانا يسعيان

إلى إضعاف روسيا وتقويض مساعيها لتحقيق مصالحها، ومنعها من التصرف بما يتماشى ودورها التاريخي كقوة عظمى. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من التحليلات العسكرية التي حددت بشكل صريح كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو باعتبارهما خصوصاً محتملين ينبغي أن تكون قدراتهما هي الدافع المحرك لمتطلبات التخطيط.²⁰ لو لاحظ الكرملين أن أغلب الدول الأعضاء في حلف الناتو قد عمدت إلى تخفيض إنفاقها الدفاعي وما لذلك من تبعات على قوتها العسكرية، لتجنب الحديث عن ذلك، بل على العكس، كان المحللون الروس أكثر ميلاً للجمع بين الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية والإنفاق في حلف الناتو ووصف ذلك بأنه إنفاق عسكري متزايد،²¹ ويغضّ النظر عمّا إذا كان الناتو يُوصف بشكل صريح بصفته تهديد لروسيا أم لا، فليس هناك من شك في أن الروس، بمن فيهم من همّ في الحكومة، كانوا يرون أن المؤسسات الأمنية القائمة في أوروبا لا تماشى أبداً مع مصالحهم وكانوا يرون توسع تلك المؤسسات على أنه أمر خطير، حتى وإن لم يكن يهدد روسيا بشكل مباشر. وقد تبلورت هذه الرؤية في دعوة الرئيس "ميدفيدف" عام 2008 إلى بنية أمنية أوروبية جديدة.²²

كما أن ما سبق وصفه من مشاعر امتلاك تجاه بلدان الجوار الروسية إنمّا يتلاقى مع انعدام الثقة في محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل رأي موسكو في الحركات الديمقراطية في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي السابق، والتي يرى الكرملين دائماً يداً للغرب فيها. إذ ترى موسكو أن الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص تسعى بشكل دؤوب إلى تقويض النفوذ الروسي من خلال دعمها للقوى الديمقراطية. فتعزيز الديمقراطية في واقع الأمر هو ما يتحدث عنه المسؤولون الروس في الغالب حينما يشيرون بشكل انتقادي إلى "التدخل" الغربي في منطقتهم، فتصريحات المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دابليو بوش George W. Bush" التي تشيد بانتشار الديمقراطية إنمّا قد لعبت دورها في هذا التصور.²³

ولكن إذا كان يتم النظر إلى حلف الناتو على أنه تهديد خطير وإلى تعزيز الديمقراطية على أنه عمل معادي لروسيا، فإن تلك المخاوف لم تؤد إلى تباطؤ نمو التجارة الروسية مع الاتحاد الأوروبي أو السياحة الروسية إلى البلدان الأوروبية الغربية.

ونتيجة لذلك كانت روسيا تنظر إلى محاولات الغرب لدمجها بشكل وثيق في المؤسسات السياسية والأمنية الأوروبية على أفضل الأحوال على أنها محاولات غير مريحة وعلى أسوأ الأحوال على أنها جهود معادية تسعى إلى تكبيلها والحد من قوتها.

الثقافة والخلفية التاريخية (في حين يميل الأوكرانيون إلى مخالفة ذلك). غير أن تفاصيل التدخل الروسي في أوكرانيا عام 2014 كانت وما زالت للآن مثيرة للدهشة. فصراع روسيا مع جورجيا عام 2008 كان بمثابة نهاية اللعبة لسنوات طويلة من المناوشات والصراعات، مع تنبؤ الكثيرين في موسكو بوقوع صدام عسكري في نهاية المطاف. إلا أن القليلين سواء داخل أو خارج روسيا كانوا يتوقعون اندلاع عمل عسكري على المدى القريب في أوكرانيا، التي كانت التوترات فيها في المقام الأول توترات اقتصادية وكان يتم حلها في السابق دون اللجوء إلى القوة. فليقَدْ كان تحضير أوكرانيا للتوقيع على "اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي" قيد الإعداد لسنوات ولم تبدي روسيا اعتراضها فيما قبل عام 2013.

شهد عام 2013 تغييراً جذرياً في موقف روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي. إذ بدأ الخبراء والمسؤولون الحكوميون الروس يعربون في ذلك العام عن مخاوفهم من مشروع الاتحاد الأوروبي للشراكة الشرقية الذي لم يكن يحظى في السابق سوى بقدر ضئيل من اهتمام روسيا. وقد وصف بعض الأكاديميين وصناع القرار الروس الدور التوسعي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي، ولا سيما احتمالات تمدد رقعة الاتحاد الأوروبي، بأنه يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية الروسية - أولاً في دول حلف وارسو السابقة ثم بعدئذ في الجمهوريات السوفيتية السابقة. ولكن حتى عام 2013، لم تُمثّل تلك الآراء سوى أقلية، لكن في ذلك العام نفسه صار يتم وصف الاتحاد الأوروبي، مثله مثل حلف الناتو، بأنه يضر بالمصالح الروسية.²⁵

ولكن على الرغم من هذا التحول في التصريحات، كان من شأن فكرة توقيع أوكرانيا على اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي أن يشعل فتيل سلسلة من الأحداث التي بلغت ذروتها بالغزو الروسي الذي كان قد بدا بعيد المنال في ذلك الوقت. وبالنظر إلى ما لأوكرانيا من تاريخ طويل من عدم الوفاء بالشروط التي وافقت عليها مع المانحين

وعلاوة على ذلك، فقبل نشوب الأزمة الأوكرانية، لم تبدو روسيا أيضاً مهددة بصفة خاصة بتنامي علاقات جيرانها بالاتحاد الأوروبي. ولقد كان لروسيا بالقطع مشاكلها مع بروتوكسل وليس هناك من شك في أن موسكو كانت تفضل شكل العلاقات الثنائية مع معظم الدول الأوروبية - ولعل سبب ذلك أنه يجعل في مقدورها التفاوض مع بلدان منفردة من موقع القوة الأكبر نسبياً. كما تكدّرت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر بسبب الخلافات بشأن سياسة منح التأشيرات، والتجارة، و"حزمة الطاقة الثالثة في أوروبا"، ولكن بدا أن روسيا كانت تنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره مصدر إزعاج لها خلال معظم هذه الفترة: إلا أنه ليس هناك من دليل على أن الكرملين كان يرى فيه أي تهديد.²⁴

وهكذا، فتماماً مثلما كانت موسكو خلال سنوات الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي تسعى للسيطرة على محيطها المجاور وكانت ترى جيرانها في الغرب على أنهم يتسمون بالجاذبية وبأنهم مصدر تهديد على حدّ سواء، تكرر نفس هذا النمط السلوكي خلال الربع قرن الأخير، ونتيجة لذلك كانت روسيا تنظر إلى محاولات الغرب لدمجها بشكل وثيق في المؤسسات السياسية والأمنية الأوروبية على أفضل الأحوال على أنها محاولات غير مريحة وعلى أسوأ الأحوال على أنها جهود معادية تسعى إلى تكبيلها والحد من قوتها. فعلى الرغم من فقدان روسيا لأجزاء كبيرة من إمبراطوريتها عام 1991، إلا أنه لم يكن هناك أي تغيير جوهري في ظروفها الجغرافية السياسية وتصورها لتلك الظروف.

أزمة عام 2014

على الرغم من أن موقف روسيا الامتلاكي ينطبق على الكثير من البلدان الأخرى الواقعة على حدودها إلا أن روسيا كانت تميل على مرّ التاريخ إلى النظر إلى أوكرانيا، حتى أكثر من معظم بلدان الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى، باعتبارها أراض روسية بشكل جوهري من حيث

والشركاء الغربيين، خلصت روسيا بسهولة إلى أن نفوذها لدى كييف لم يكن عرضة للخطر بسبب اتفاق الانضمام للاتحاد الأوروبي أو بسبب الاحتجاجات التي اندلعت في "ميدان الاستقلال" بالعاصمة الأوكرانية في أواخر عام 2013 لدعم الانضمام للاتحاد الأوروبي والتي انتهت بالمطالبة بتنحي الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" Viktor Yanukovich. فمن الناحية التاريخية نجد أن جميع الحكومات الأوكرانية، بما في ذلك ما كان يوصف منها بأنه "ميل للغرب"، قد قامت بعقد صفقات ثنائية رابحة (وأحياناً شخصية) مع روسيا. فالعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين كل من روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك العلاقات في القطاعات الدفاعية المستقلة لديهم، قد ضمنت استمرار التعاون والتنسيق بينهما. وقد هددت أنظمة حكم سابقة بتغيير موقفها وإثارة تساؤلات حول مستقبل عقد تأجير أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم مثلاً، إلا أن أيّاً منها لم يمض قدماً في ذلك.²⁶

وعلى الرغم من أن وقوع ثاني حالة إطاحة بزعيم أوكراني مفضل لدى روسيا خلال عقد واحد من الزمن قد أثار غضب الروس، وأن كلا من الحكومة ووسائل الإعلام الروسية قد بادروا باتهام النفوذ الغربي التخريبي بإشعال الاحتجاجات، إلا أن أيّاً من السياسيين الروس لم يك في البداية يدعو بأي شكل من الأشكال لإراقة الدماء. وفي واقع الأمر، فإن الضم المباشر لشبه جزيرة القرم إنمّا قد فاجأ بوضوح العديد من المسؤولين الروس بقدر ما فاجأ نظرائهم في الغرب: فلقد كان رئيس البرلمان الروسي يصر على أن موسكو ليس لديها مطامح في شبه جزيرة القرم (تماماً مثلما صرّح الرئيس "بوتين" نفسه في وقت سابق من ذاك الأسبوع) وذلك قبل أن يصوت مجلس الدوما على قبول ضم شبه الجزيرة إلى الحظيرة الروسية.²⁷ أشار التاريخ إلى أن أي تحول من

الجانب الأوكراني نحو الغرب سوف يكون بطيئاً ومليئاً بالانتكاسات، لذا كان بمقدور روسيا أن تحقق أهدافها بشكل رئيسي عن طريق الانتظار والترقب. لكن روسيا لم تنتظر ولم تترقب، بل فاجأت الجميع تقريباً سواء في الداخل أو في الخارج. وهذا يعني أن تاريخ روسيا بالشعور بعدم الأمان وميلها للهيمنة على محيطها المجاور إنمّا يمثلان خلفية أساسية لفهم السياسة الخارجية لروسيا المعاصرة - وكذلك ما يكمن في رؤوس بعض صناع القرار الروس على الأقل - إلا أن هذا ليس بكافي لشرح قرار روسيا باستخدام القوة في أوكرانيا واستعدادها للمخاطرة بتدمير عقدين كاملين من التعاون مع الدول الغربية، ولهذا يتعين علينا النظر في عوامل أخرى.

دور الاقتصاد الروسي في السياسة الخارجية الروسية

لقد كان للسياسة الخارجية الروسية الأكثر شراسة في ظل حكم الرئيس "بوتين" عواقب اقتصادية كبيرة. فلقد كان النمو الاقتصادي الذي شهدته روسيا في الآونة الأخيرة بمثابة دعامة هامة لتأكيداتها الجديدة لذاتها. من المنظور السياسي الاقتصادي، فإن نظام رأسمالية المحاباة الذي انغمس فيه الرئيس "بوتين" وحلفاؤه لم يفعل شيئاً للحد من شعور روسيا بأن لها الحق في الهيمنة على محيطها المجاور، ولكن من سخرية القدر أن النمو الاقتصادي في روسيا كان مدفوعاً في جزء كبير منه بفعل الاندماج الذي كانت أفعالها في الآونة الأخيرة ترفضه وتعمل على تقويضه. ففي نهاية المطاف كان تدفق الأموال والأشخاص (وخاصة من وإلى أوروبا) هو (جنباً إلى جنب مع ارتفاع أسعار النفط) الذي أدى إلى ما شهده الاقتصاد الروسي من تحول. وهذا لا يعني أن العوامل الأخرى لم تكن ذات صلة: فهذه الارتفاعات في أسعار صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي قد شكلت دفعة حاسمة الأهمية للنمو

من المنظور السياسي الاقتصادي، فإن نظام رأسمالية المحاباة الذي انغمس فيه الرئيس "بوتين" وحلفاؤه لم يفعل شيئاً للحد من شعور روسيا بأن لها الحق في الهيمنة على محيطها المجاور،

لا صلة لها بالاندماج المؤسسي والمالي مع الاقتصاد العالمي. وقد وفرت إيرادات تلك الصادرات للحكومة الروسية موارد كبيرة وحرية تصرف أكبر.

أما الأزمة الحالية فقد ألحقت أضرار جسيمة بالتعافي المالي والاقتصادي الروسي، بسبب العقوبات وإحجام المستثمرين. وفي الوقت نفسه، فإن ما تزامن مع ذلك من تراجع في أسعار صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي قد زاد تفاقم هذه الآثار.

النمو من خلال الاندماج:

لقد شهدت فترات حكم الرئيس "بوتين" كرئيس للدولة ورئيس للوزراء في روسيا، باستثناء فترة الركود في عام 2009، نمواً اقتصادياً قياسيماً بالنسبة لروسيا أدى إلى رفع البلاد إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع. ولقد كان النمو الاقتصادي إلى جانب الاستقرار الاجتماعي والسياسي عاملاً أساسياً في ارتفاع شعبية الرئيس "بوتين". حيث شهدت الطبقة المتوسطة في روسيا نمواً ملحوظاً، وصارت معتادة خلال ذلك على قضاء العطلات بالخارج وارتداد مطاعم السوشي والمقاهي الفاخرة في الداخل. من الناحية التاريخية، كانت السياسة الاقتصادية الخارجية لروسيا تركز على خلق ظروف مواتية لروسيا في الاقتصاد العالمي، جزئياً من خلال ضمان حصول روسيا على مقعد لها في مختلف المحافل الدولية. وكانت تلك سياسة ناجحة حتى وقت قريب، فمنذ وقت مبكر أدرك صناع القرار الروسي ما للتجارة الخارجية والتدفق الحر للاستثمارات من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي. وسعياً لتحقيق تلك الأهداف، انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في الأول من حزيران عام 1992، وإلى البنك الدولي في السادس عشر من حزيران عام 1992 أيضاً. فقد كان الفوز بعضوية تلك المؤسسات ذو أهمية خاصة في حقبة التسعينيات من القرن العشرين، حيث أنها كانت توفر حافزاً لدعم استمرار تحرير الاقتصاد الروسي، على الرغم من أن تلك العضوية قد أخفقت في القضاء على أزمة ميزان المدفوعات عام 1998. وقد دخلت روسيا في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية في عام 1994؛ وبسبب

معارضة تخفيض الرسوم الجمركية من جانب كبرى الشركات الروسية، لا سيما في مجال الزراعة، لم تصبح روسيا عضواً في المنظمة إلا في 21 آب 2012، أي بعد مرور 18 عاماً على بدء المفاوضات. وقد تمت دعوة روسيا للمشاركة على هامش اجتماعات مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) في مدينة نابولي الإيطالية خلال الفترة من 8 إلى 10 تموز عام 1994،²⁸ ولاحقاً تمت دعوة روسيا لتصبح عضواً كامل العضوية بالمجموعة التي تغير اسمها ليصبح "مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8)" عام 1998، قبل وقت قصير من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا ذلك العام. تم طرد روسيا من مجموعة الثمانية في 24 آذار عام 2014 ردّاً على ضمها لشبه جزيرة القرم.

بالإضافة إلى أن القادة الروس كانوا يرون في هذه المنظمات الدولية مكاناً يحققون من خلاله مصالح روسيا الاقتصادية، فإنهم كانوا يرون أيضاً أن العضوية في مثل هذه المنظمات الدولية إنمياً تؤكد على الدور الذي تلعبه روسيا في النظام العالمي. ويتجلى ذلك من خلال حضور الرئيس "بوتين" قمة مجموعة العشرين (وهو منتدى اقتصادي دولي آخر) في استراليا عام 2014، بالرغم من إدانة زملائه المشاركين في القمة لسياساته تجاه أوكرانيا. كما أن المشاركة الدائمة من قِبَل كبار القادة الروس في "منتدى سان بطرسبرج"، الذي يترأه الرؤساء التنفيذيين والمستثمرين الأجانب، ما هي إلا مثال آخر على التواصل المستمر.

إن الشريك الاقتصادي الأهم لروسيا حتى الآن هو الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2012، اشترى الاتحاد الأوروبي 52 في المائة من جميع صادرات روسيا بينما كان يُمثّل ما نسبته 42 في المائة من وارداتها.²⁹ وفي السنوات السابقة، كانت الحصة أكبر من ذلك، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1992، كان للتجارة مع الاتحاد الأوروبي والاستثمارات المتدفقة منه دوراً أساسياً في نمو روسيا، فقد كانت روسيا تقوم بتصدير النفط، والغاز الطبيعي، والحديد الصلب، والكيمياويات إلى الاتحاد الأوروبي وكانت تستورد منه الآلات والمعدات والمواد الغذائية وغير ذلك من المواد الاستهلاكية الأخرى.

ومنذ عام 1992، بدأ المواطنون الروس والشركات الروسية يلجئون إلى تنويع ما يقدمون عليه من مجازفات استثمارية من خلال إيداعهم الأموال في الخارج. وكان الاتحاد الأوروبي هو المتلقي الأكبر لهذه الأموال، حيث كان المستثمرون الروس يودعون الأموال في حسابات مصرفية هناك ويشترون الأسهم والسندات والعقارات في الاتحاد الأوروبي. كذلك كانت مصارف الاتحاد الأوروبي، لا سيّما في قبرص، مفيدة للروس في جلب الأموال التي لم تخضع للضرائب من أجل استثمارها في الأعمال التجارية لتلك المصارف. ورُبّما كان الروس يفضلون الحسابات المصرفية في الاتحاد الأوروبي لأنهم كانوا يرونها أكثر أماناً من المصارف الروسية، ونتيجة لذلك قامت روسيا ومواطنوها الروس بدمج أموالهم ضمن النظام المالي الأوروبي.

وفي الوقت الذي كان يتدفق فيه رأس المال الروسي إلى خارج البلاد، كانت الشركات والمصارف وغيرهم من المستثمرين الآخرين من الاتحاد الأوروبي يضخون الأموال إلى داخل روسيا ممولين عملية تطوير الخدمات المالية وتجاريّة التجزئة والجُملة، وبناء المساكن، وقطاعات الاتصالات، والقطاعات التي نال منها الضعف في ظل النظام السوفيتي. كما قاموا أيضاً بتمويل استثمارات كبيرة في مجالي الطاقة والبنية التحتية. وعلى قدر أهمية تدفقات رأس المال تلك تأتي أهمية الدراية الفنية والمهارات الإدارية التي ادخلها أولئك المستثمرون إلى الاقتصاد الروسي. ولقدّ كان القسط الأكبر من النمو الإنتاجي السريع في روسيا في الفترة ما بين عامي 1998 و 2008 ينبع من الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف تلك الشركات، أو من المهارات التي اكتسبها رجال الأعمال الروس من خلال العمل مع تلك الشركات. كما أن عزوف روسيا عن نزع ملكية حيازات المستثمرين الأجانب - حتى خلال عام 2014، مع سريان العقوبات عليها - يعكس أهمية المستثمرين الأجانب لنمو الاقتصاد الروسي.

وفيما قبل تفعيل "معاهدة لشبونة" في الأول من كانون الأول 2009، كانت روسيا قادرة على إبرام اتفاقيات تجارة ثنائية مع الحكومات الوطنية المنفردة داخل الاتحاد الأوروبي.³⁰ ولكن بعد تفعيل المعاهدة، صار من اللازم التعامل مع معظم القضايا الاقتصادية الخارجية من خلال المفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، فقدّ زادت المعاهدة من سلطة

البرلمان الأوروبي بشأن السياسة التجارية. ولم تكن تلك التغيّرات جيدة بالنسبة إلى روسيا، التي فضلت أن تتعامل مع الدول الأعضاء بشكل مباشر حيث شعرت الحكومة الروسية بأنه كان لديها المزيد من النفوذ عند التعامل مع الدول الأعضاء على أساس فردي. وقدّ كانت روسيا منزعة بشكل خاص من "حزمة الطاقة الثالثة في الاتحاد الأوروبي" والتي كانت موجهة في جانب كبير منها إلى تنويع مصادر الاتحاد الأوروبي من إمدادات الغاز الطبيعي وأيضاً إلى القضاء على قدرة شركة "غازبروم Gazprom" على التدخل في تمييز الأسعار، مما يقلل من أرباحها من صادرات الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي.

العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار

كما ذكرنا آنفاً فإن الحكومة الروسية ترى رفقاءها من دول ما بعد الاتحاد السوفيتي (رُبّما باستثناء دول البلطيق) على أنها تقع داخل منطقة نفوذها. ولكن إذا كانت روسيا قدّ استخدمت القوة في بعض الأحيان (من قبيل إيفادها لقوات حفظ السلام فضلاً عن إرسالها قوات إلى داخل جورجيا) بُغية ضمان الحفاظ على مصالحها الأمنية، فإنها لم تلق نجاحاً كبيراً في إصرارها على امتيازاتها الاقتصادية. حيث تراجعت العلاقات الاقتصادية بين روسيا وكلّ من أذربيجان وأرمينيا وروسيا البيضاء وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان، وذلك خلال العقدين الماضيين بالمقارنة بعلاقاتهم بالاتحاد الأوروبي - والصين في الآونة الأخيرة - وغير ذلك من البلدان النامية الأخرى. ففي الفترة ما بين عامي 2000 و 2012 هبطت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات الروسية من 35 في المائة إلى 13 في المائة، وانخفضت صادرات روسيا إلى تلك الدول من 19 في المائة إلى 14 في المائة بعد أزمة عام 1998 ولم تعود مطلقاً إلى معدلاتها السابقة فيما قبل الأزمة.³¹ كان الاتحاد الأوروبي والصين، في أغلب الأحيان، هما اللذان استحوذا على حصة السوق الروسية في هذا الجزء من العالم، على الرغم من التفاوت الكبير في التفاصيل من دولة إلى أخرى. ولم تكن دول الجوار الروسي مصدراً هاماً للاستثمارات الأجنبية بالنسبة لروسية، على الرغم من أن الشركات الروسية غالباً ما كانت تُمَثِّل مستثمرين مهمين في تلك الدول.³²

ومن المثير للدهشة أنه لم يكن هناك سوى نقاش محدود من قِبَل الأكاديميين الروس أو صناع القرار الروس حول الآثار الاقتصادية المحتملة للاتحاد الجمركي على النُظُم الاقتصادية لكلٍ من روسيا والدول الأعضاء الأخرى.

لقد كانت الحكومة الروسية تشعر بالقلق إزاء تراجع دورها الاقتصادي في محيطها المجاور. ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، اتخذت روسيا وجيرانها - بدرجات حماس متفاوتة - عدداً من الخطوات القانونية والمؤسسية في محاولة للحفاظ على متانة العلاقات الاقتصادية. وكان أول تلك الخطوات هو "رابطة الدول المستقلة (CIS)" التي تم إنشاؤها في الثامن من كانون الأول عام 1991، بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي مباشرة. وكان أعضاؤها المؤسسون هم روسيا وجميع الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء دول البلطيق.³³ وعلى الرغم من أن "رابطة الدول المستقلة" تتخذ مواقف بشأن مسائل أخرى إلا أنها كانت مصممة في المقام الأول على المساعدة في القضايا المتعلقة بالتجارة، والعملات، والإحصاءات الاقتصادية، وانتقال العمالة، والمعاملات المالية، فضلاً عن المخاوف الاقتصادية الأخرى. وقد أملت هذه البلدان بهذه الطريقة أن تحافظ على علاقاتها التجارية التقليدية. ومنذ ذلك الحين خاضت روسيا ورفقاؤها من البلدان السوفيتية السابقة عدداً من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة الحرة، والتعريفات الجمركية المشتركة، وغير ذلك من الترتيبات الاقتصادية الأخرى. وكانت تلك الاتفاقات مفيدة في الحد من معوقات التجارة، على الرغم من أنها لم تكن مفيدة بالقدر الذي كان يتعين لها أن تبلغه. وقد اختلفت تلك الترتيبات بشكل حاسم عن المسارات التي اتخذها، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي والمنظمات السابقة له، ففي حين أن منظمة الاتحاد الأوروبي هي في جوهرها منظمة قائمة على القواعد، كانت "رابطة الدول المستقلة" وغيرها من الجهود الأخرى الرامية لتعزيز العلاقات الاقتصادية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي تصطدم بعقبة رفض الدول الأعضاء، بما فيها روسيا، الالتزام بقواعدها. ففي كثير من الأحيان كان المشاركون فيها يفرضون تعريفات جمركية أعلى من المسموح بها أو يفرضون معوقات أخرى على التجارة تحظرها تلك

الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، فرضت روسيا دعاوى مكافحة إغراق وتعريفات جمركية مرتفعة على واردات أنابيب الصلب الأوكرانية عام 2007.³⁴ وغالباً ما كان يتم اتخاذ مثل هذا النوع من الإجراءات رداً على الضغوط السياسية المحلية، بما في ذلك ضغوط أعضاء النخبة الأوليغارشية الذين لهم تأثيرهم على حكوماتهم.

أمّا مبادرة روسيا لإنشاء "الاتحاد الجمركي الأوراسي"، ثمّ لاحقاً "الاتحاد الأوراسي"، مع بلدان المنطقة فلم تنجح إلا قليلاً في تحسين الاتفاقيات المبرمة بالفعل. فبالأحرى يبدو "الاتحاد الجمركي" حيلة جاءت كرد فعل لمنع الدول الأعضاء من التفاوض على اتفاقات التجارة الحرة أو اتفاقات الانضمام للاتحاد الأوروبي أكثر مما يبدو كآلية لزيادة التكامل الاقتصادي بين روسيا وجيرانها. ومن المثير للدهشة أنه لم يكن هناك سوى نقاش محدود من قِبَل الأكاديميين الروس أو صناع القرار الروس حول الآثار الاقتصادية المحتملة للاتحاد الجمركي على النُظُم الاقتصادية لكلٍ من روسيا والدول الأعضاء الأخرى. فليس هناك سوى حفنة من الدراسات التي تتوقع المكاسب المرتقبة على المدى المتوسط من خفض تكاليف المعاملات والتوسع لاحقاً في التجارة الإقليمية البينية.³⁵ إلا أن هناك تكاليف أيضاً، فبعد انضمامها للاتحاد الجمركي كان على جمهورية كازاخستان أن تزيد التعريفات الجمركية على نحو 50 في المائة من وارداتها، مما يرجح أن يؤدي إلى خسائر على صعيد التجارة الإقليمية البينية لن تعوضها بشكل كامل المكاسب المتحققة على صعيد التجارة الإقليمية البينية.³⁶ ولأن التعريفات الجمركية التي يتطلبها الاتحاد معمول بها بالفعل في روسيا، من ثمّ يتعين أن تستمتع روسيا بمكاسب صافية من هذا الاتفاق. ولكن بالنظر إلى تاريخ تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية السابقة فيما بين بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، نجد أنه من الصعب أن نتخيل أن واضعي الاتحاد الجمركي كانوا يتوقعون مستويات امتثال

عالية لأحكامه. ففي واقع الأمر، قام وزير الاستثمار والتنمية الكازاخستاني اعتباراً من شهر تموز 2015 بإصدار تصاريح باستيراد السيارات من الدول الأعضاء في "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" وذلك لحماية تجار السيارات الكازاخستانيين من المنافسة مع السيارات الروسية التي صار سعرها أرخص كثيراً في أعقاب الانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي.³⁷

ولكن إذا كانت المنافع الاقتصادية لذلك الاتحاد الجمركي بعيدة المنال، فمن الواضح أن هذا الاتحاد قد جعل من الصعب على الدول الأعضاء به أن توقع اتفاقات الانضمام للاتحاد الأوروبي دون موافقة روسيا. وهذا يعني أن الدول الأعضاء سوف تضطر إلى التخلي عن فرصة كبيرة لتحسين علاقاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي وتعزيز نموها الاقتصادي. ويتمشى ذلك بشكل جيد مع معارضة روسيا بشكل عام لفكرة اندماجها، هي أو جيرانها، والتي كانت سمة مميزة للسياسة الروسية في الآونة الأخيرة وتجعل من الصعب رؤية الاتحاد الجمركي على أنه أكثر من مجرد آلية سياسية تهدف إلى الحد من نفوذ الاتحاد الأوروبي أكثر مما تهدف إلى تعزيز النظم الاقتصادية سواء لروسيا أو لجيرانها.

كذلك سعت روسيا إلى استخدام الحوافز الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية في مواجهة جيرانها لا سيّما أوكرانيا. فلسنوات عديدة كانت روسيا تزود جيرانها بالغاز الطبيعي، وبالنفط الخام كما في حالة روسيا البيضاء، وذلك بأسعار أقل مما يدفعها العملاء لدى الاتحاد الأوروبي. وكان يتم النظر إلى تلك المبيعات التفضيلية على أنها تدعم النظم الاقتصادية لهذه البلدان خلال الأوقات الصعبة على أمل التخفيف من الاضطرابات. كما كانت تلك المبيعات التفضيلية أيضاً بمثابة وسيلة لاستمالة النخب السياسية، إضافة لإتاحة الفرص لهم لإعادة بيع الغاز الطبيعي الروسي

كذلك سعت روسيا إلى استخدام الحوافز الاقتصادية لتحقيق أهدافها السياسية في مواجهة جيرانها لا سيّما أوكرانيا.

المنخفض السعر بأسعار أعلى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، محتفظين لأنفسهم بالفارق. ومن جهة أخرى، حين كانت بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا تنتهج سياسات تثير امتعاض روسيا، كانت الأخيرة تعاقبهم بأن تطلب من شركة "غازبروم" أن ترفع الأسعار إلى مستويات أعلى من تلك التي تدفعها دول أوروبا الغربية.

سياسة الحماية باعتبارها ثقل موازن للاندماج

فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الشاملة، ركز التوجه الرئيسي للمناهج التي اتبعتها موسكو على مدار العقدين الأخيرين من الزمن على تحرير الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية. ومع ذلك، كان المسؤولون والمصالح الخاصة على السواء يدفعان في وقت متزامن إلى الاتجاه الآخر ساعين إلى المزيد من تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والمزيد من الحماية للصناعات المحلية. وعلى مدار العقد الأخير، عمد الرئيس "بوتين" والكثيرون من المقربين منه ومديرو الشركات المملوكة للدولة إلى العمل على إحياء سياسات كانت تركز على حماية الشركات التجارية الروسية وتشجيع الشركات الرائدة المملوكة للدولة. حيث قام الرئيس "بوتين" بوضع العديد من الخطط لخلق شركات حكومية رائدة في مجال النفط (شركة "روس نفط Rossneft") والحفاظ على سيطرة الدولة على الغاز الطبيعي ("شركة غازبروم")، وتطوير وتعزيز الشركات الحكومية المصنّعة للأسلحة من قبيل "شركة الطائرات المتحدة United Aircraft Corporation". وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء "ديميتري ميدفيدوف Dmitry Medvedev" قد تولى زمام المبادرة في تطوير مجمعات التكنولوجيا، من قبيل "مركز سكولكوفو للابتكار Skolkovo Innovation Center"، إلا أنه يبدو أنه من غير المرجح بشدة أن تسير هذه المبادرة للأمام دون دعم من الرئيس "بوتين". فالقادة الروس يرون أن تلك المبادرات إنمّا تجعل الدولة الروسية أكثر قوة وتعيدها لسابق عهدها كقوة تكنولوجية واقتصادية عظمى. وكذلك كان يتم النظر إلى إنشاء "شركة الطائرات المتحدة" وغيرها من الشركات الأخرى الرائدة المملوكة للدولة في قطاع الأسلحة على أنه بمثابة عامل مهم لاستعادة القوة العسكرية الروسية.

ولقد كان لإعادة نقل الأصول المملوكة للقطاع الخاص ثانية إلى الدولة كلفته على الاقتصاد الروسي.

ولقد كان إعادة نقل الأصول المملوكة للقطاع الخاص ثانية إلى الدولة كلفته على الاقتصاد الروسي. فالإدارة التي تركز على نهب الأموال من الشركات وترقية الموظفين على أساس المحاباة والولاء بدلاً من حُسن الأداء قد أدت إلى تراجع حاد في معدل نمو الإنتاجية لا سيَّما إنتاجية رأس المال. ومع إدارة الشركات بشكل سيء وإهدار رأس المال، دخلت روسيا في فترة تباطؤ في النمو (وفترة كساد مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية)، وذلك جزئياً بسبب هذا التحول نحو تعاظم التدخل الحكومي في الاقتصاد الروسي.

الاقتصاد وأزمة أوكرانيا

لقد كان من بين الطرق التي انتهجها الكرملين سعيًا للتكامل والنمو كلا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفتح القطاعات التي كانت محمية في السابق، وتوفير الحماية للشركات الغربية. وفي الوقت نفسه كان الكرملين يحدد في بعض الأحيان عن تلك الأهداف بـغية إرضاء النخب الاقتصادية والحفاظ على قدرته على توزيع الرِّيع. ومع ذلك، لم يبدو أن كلا من الاتحاد الجمركي بوجه عام وسياسة أوكرانيا بوجه خاص كانا مدفوعين بمصالح اقتصادية وطنية أو محدودة، فالتصرفات الروسية في أوكرانيا قد قوضت هذه المصالح بإضرارها بالعلاقات الاقتصادية مع الشركاء الأساسيين في كلٍّ من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. فأوكرانيا كانت مورد هام لصناعات الأسلحة الروسية، إذ كانت "رابطة مصانع بناء الآلات (يوزماش Yuzmach)" الجنوبية في مدينة "دنيبروبتروفسك Dnipropetrovsk"، والتي تقوم بتصميم وتصنيع وصيانة الصواريخ والقذائف، مصدراً مهماً للمكونات الصناعية، كما كان الحال مع شركة "موتور سيتش Motor Sich" المُصنَّعة لمحركات الطائرات المروحية ومقرها مدينة "زاباروجيا Zaporozhye"، والصراع الحالي يضع نهاية

ولم يكن الدافع لمثل هذه المبادرات دافعاً إيديولوجياً فقط، فتدمير شركة "يوكوس Yukos" للنפט واعتقال وسجن رئيسها التنفيذي "ميخائيل خودوركوفسكي Mikhail Khodorkovsky" عام 2003، لم يبعث فقط برسالة واضحة إلى المنافسين المحتملين للرئيس "بوتين" داخل القلة الأوليغارشية، بل أيضاً نقلت أصول وحقوق النفط من الشركة التابعة للقطاع الخاص إلى شركة "روس نفط" المملوكة للدولة. وشركة "يوكوس"، على الرغم من أنها كانت الأبرز، لم تكن الشركة الوحيدة التي استولى عليها الرئيس "بوتين". فقد شعر رجل الأعمال الجورجي "كاكا بندوكيدز Kahka Bendukidze" بضغط تمارس عليه لبيع شركته المعروفة باسم "الشركة المتحدة للمعدات الثقيلة Obedinennie Mashinostroitelnie Zavody (OMZ)" إلى شركة "غازبروم" بسعر منخفض وذلك عند توليه منصب وزير الاقتصاد في بلاده جورجيا. فمن المرجح أن القادة الروس قد سعوا إلى استعادة سيطرة الدولة على المكونات الأساسية في المحفظة الاستثمارية لرجل الأعمال "بندوكيدز" - من قبيل مثلاً إنتاج محطة الطاقة النووية.

وقد استفاد كلا من مديري الشركات الروسية المملوكة للدولة والمسؤولين الإداريين الروس من هذه المبيعات حيث بمقدورهم استخدام الشركات المملوكة للدولة في توفير الحماية لأنفسهم، وفي بعض الأحيان، شطط الأموال لجيوبهم.³⁸ وبالإضافة إلى ما تمارسه تلك المجموعات من ضغوط على الحكومة الروسية كانت جماعات المصالح من القطاع الخاص تضغط هي الأخرى على الحكومة الروسية لاعتماد إجراءات سياسية مفيدة لهم. فعلى سبيل المثال، فإن جماعات مصالح القطاع الخاص في مجال الزراعة، من قبيل شركة "شيركيزوفو Cherkizovo"، قد ضغطت من أجل منع الواردات المنافسة مثل الدجاج أو المنتجات الزراعية الأخرى، مستغلة المخاوف بشأن جودة الغذاء والصحة العامة كمبرر لذلك الضغط. وبالتالي، يتضح أن بعض النخب من القطاع الخاص قد كان لها بعض التأثير على السياسة العامة، فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، وعلى النقيض تماماً في ما يتعلق بالقضايا الأمنية، وذلك من خلال آليات عمل علنية وسرية على السواء. وكذلك أصرت الحكومة الروسية على شروط المحتوى المحلي وأتاحت مزايا ضريبية خاصة للمستثمرين الأجانب في صناعات كانت تعتبر استراتيجية، مثل قطاع السيارات.

لتلك العلاقات، ورُبَّمَا للأبد مما يدمر بالتالي من قطاع الدفاع الروسي. كذلك فإن ما يفرضه الاتحاد الأوروبي من عقوبات مالية وأخرى اقتصادية وما تفرضه روسيا من حظر على واردات سلع غذائية معينة من البلدان التي فرضت عليها عقوبات إنمّا كان لهم جميعاً تكاليف اقتصادية كبيرة. ففي حين أنه يجوز أن روسيا لم تتوقع مثل هذه التطورات، إلّا أنها قدّ قبلت بها ولم تتخذ أي خطوات لتغيير الوضع.

كذلك يبدو أن ضم شبه جزيرة القرم إنمّا يتعارض أيضاً مع المصالح الاقتصادية الروسية. فالأنشطة الاقتصادية الرئيسية في شبه جزيرة القرم تتمثل في السياحة وإيواء أساطيل البحر الأسود الروسية (والأوكرانية). ومع ارتفاع مستوى الدخل خلال العِقْد الماضي، فقدّ جاهدت شبه جزيرة القرم لتنافس كلا من تركيا ومصر وغيرهما من الوجهات السياحية الأخرى. فالروس والأوكرانيون، الذين يمثلون قاعدة سياحية تقليدية قوية لشبه جزيرة القرم، قدّ وجدوا أن تلك المقاصد الجديدة توفر لهم خدمات أفضل بأسعار أقل. وبعد ضم شبه جزيرة القرم، لم يعد الأوكرانيون يترددون على منتجات القرم. وعلى الرغم من المناشدات الوطنية، لم يعد الروس أيضاً يبدون أي اهتمام بها ومن ثَمَّ أصبح هذا المكوّن في اقتصاد القرم يعاني من التراجع. كما قيدت أوكرانيا أيضاً حركة التجارة عبر الحدود الجديدة الناشئة بموجب الأمر الواقع ومن ثَمَّ ارتفعت تكاليف الطعام وغيره من المنتجات إذ صار لابد للقرم من أن تنقل الإمدادات البديلة من روسيا عبر طرق نقل أطول وأكثر تكلفة. وقدّ واجهت روسيا تلك المشكلات الاقتصادية من خلال دعم تكاليف النقل، كما قامت روسيا أيضاً بتوفير معاشات تقاعدية لكبار السنّ من شعب القرم كبير العدد، بما يقدر بنحو (1) مليار دولار أمريكي سنوياً. كما تعهدت روسيا ببناء جسر إلى الأراضي الروسية بتكلفة تبلغ نحو (7) مليارات دولار أمريكي.³⁹ وفي حين أن هناك بعض وفورات التكلفة المرتبطة بعدم الاستمرار في دفع مبلغ 97 مليون دولار أمريكي قيمة الإيجار السنوي لأسطول البحر الأسود، نجد أن تلك الزيادات في الإنفاق، على الرغم من أنها ليست هائلة، إلّا أنها أثقلت بالفعل كاهل الميزانية.

وهكذا يبدو أن روسيا اليوم ترى السياسة الاقتصادية على أنها أحد المجالات الأخرى التي يمكنها من خلالها أن تمارس نفوذها على محيطها المجاور، بما يتماشى مع

ما تراه روسيا بمثابة مصالحها الاستراتيجية الأوسع نطاقاً. وقدّ أبدت روسيا أيضاً استعدادها لتحمل تكاليف اقتصادية كبيرة في سعيها لتحقيق أهدافها في أوكرانيا وغيرها. ففي واقع الأمر يبدو أن موسكو قدّ صارت ترى الاندماج الاقتصادي من نفس منظور رؤيتها للاندماج السياسي - أي كونه خطراً سياسياً، على الرغم من الفوائد الاقتصادية العديدة التي جلبها هذا الاندماج إلى روسيا حتى الآن.

دور النخبة والرأي العام في السياسة الخارجية الروسية:

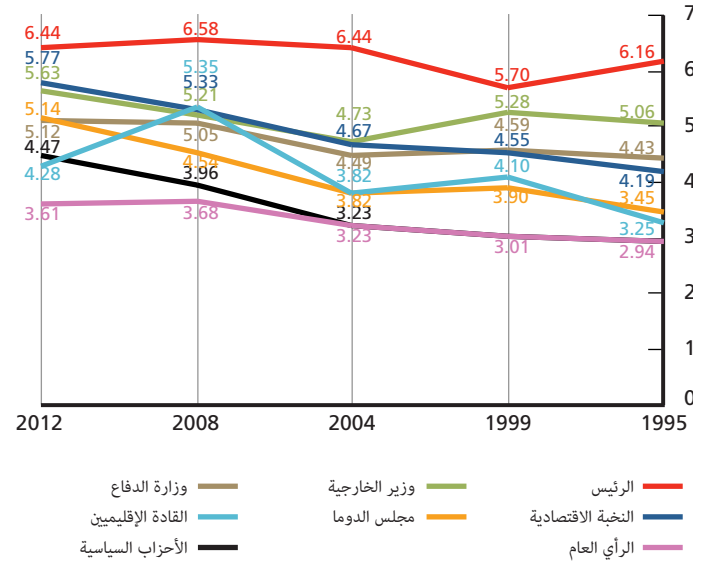
من الصعب القول بأن هناك تأثير قطعي حاسم لأي مجموعة أو فرد (بخلاف ما للرئيس "بوتين" نفسه من تأثير) في نظام له هذه المركزية التي بلغها النظام الروسي. ومن المثير للحيرة مع ذلك أنه يبدو أن الرئيس "بوتين" يهتم كثيراً بما يفكر فيه الرأي العام الروسي ناهيك عن نخبته، ويمكن أن يسير لأقصى مدى يستطيع لتشكيل تلك الآراء. ويعزى هذا إلى حدّ كبير إلى حقيقة أنه من الأسهل للنظام الحاكم أن يقود البلاد إذا كانت آراء العامة موافقة له. والنتيجة أنه لا آراء النخبة ولا آراء العامة حول موضوعات بعينها يمكنها أن تحرك السياسة الروسية، لكن النظام يخشى بشدة من معارضة النخبة والعامة على السواء لتصرفاته.

هل النخبة مهمة؟

قبل مدة طويلة من الولاية الثالثة للرئيس "بوتين"، كانت كفة ميزان القوى تميل بموجب الدستور لصالح رئيس الدولة بشكل كبير لدرجة أن بعض الباحثين قدّ وصفوا النظام الروسي بأنه "نظام رئاسي مفرط hyper-presidential"،⁴⁰ وسيراً على خطى الرئيس الأسبق "يلتسين Yeltsin" في هذا الأمر، إن لم يكن في غيره من الأمور أيضاً، عمل الرئيس "بوتين" على تعزيز قوته في مواجهة البرلمان جاعلاً منه وبشكل متزايد هيئة شكلية طيعة تحت سيطرته يمكن شراء ولاءها بمختلف امتيازات الرعاية.⁴¹ وبعد أزمة احتجاز الرهائن في بلدة "بسلان Beslan" الروسية، تم استبدال حكام الولايات المنتخبين بنواب معينين. (وعلى الرغم من أنه قدّ تم تغيير ذلك رسمياً في عام 2012، كان يتم تعيين

عدد كبير من حكام الولايات قبل أن يكون بالمستطاع إجراء الانتخابات، مما كان يؤجل حدوث أي تأثيرات حقيقية). ففكرة "السلطة الرأسية" التي تم وضعها في وقت مبكر في فترة رئاسة "بوتين" إنما قد وضعت بقوة على قمة هرم سلطة صنع القرار حيث يزنو إليه جميع من همّ دونه بأبصارهم سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد المهني.⁴² وريّمتا كنتيجة لذلك ووفقاً لمعظم المراقبين، أصبحت مجموعة صنع القرار الفعلي أضيق وأصغر من أي وقت مضى (أو رُيِّمتا انطبق ذلك على مختلف المجموعات التي يتم التشاور معها حول مختلف القضايا). وفي واقع الأمر يتفق معظم الباحثين على أن الأمر لا ينحصر فقط في أن سلطة صنع القرار قد ترسخت بشكل متزايد في يدي رئيس البلاد، بل صار لعدد قليل من النخبة قدرة خاصة على التأثير عليه، على الأقل فيما

الشكل 2. تصنيف النخبة الروسية لما للجهات الفاعلة المحلية من تأثير على السياسة الخارجية.



المصدر: Valdai Discussion Club, Russian Elite—2020, Moscow, July 2013.

RAND PE144-2

يخص السياسة الخارجية. ويتجلى ذلك في الإجابات الواردة في المقابلات التي تم إجراؤها مع النخب الأساسية بشأن دوافع السياسة الخارجية والتي يوضحها الشكل رقم "2".⁴³ والاستثناء لهذه القاعدة هو السياسة الخارجية الاقتصادية حيث كانت المصالح التجارية الخاصة قادرة في بعض الأحيان على الحصول على معاملة مواتية وتفضيلية لنفسها. وهناك القليل من الآراء المخالفة المحتملة لهذا الرأي والتي تستحق أن نفحص كلّ منها على حدى، فالبعض ذهب إلى أن ما يسمى بالوزارات السيادية (مثل تلك التي تمتلك أسلحة كالداخلية والدفاع والمخابرات) إنما كانت تمارس نفوذاً كبيراً داخل إدارة الرئيس "بوتين". فغالباً ما يتم النظر إلى جهاز المخابرات، الذي مارس فيه الرئيس "بوتين" حياته المهنية، على أن له أهمية خاصة.⁴⁴ ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كان جهاز المخابرات، على هذا النحو، قد أثر في قرارات السياسة الخارجية والسياسة الأمنية. ففي حين أن ميزانيات هذه الأجهزة قد ارتفعت، ليس هناك من دليل على أنهم يناقشون سياسات بعينها. وبشكل مماثل فإن الجيش قد تمتع بزيادة موارده في السنوات الأخيرة، ولكن لا يبدو أنه كان أو (حاول أن يكون) مؤثراً في المسائل التي تخرج عن نطاق اختصاصه - ففي حين أنه يحتفظ بمسؤوليته عن الاستراتيجية العسكرية وهيكل القوة العسكرية ليس هناك من دليل قوي على أنه هو يؤثر في السياسة الخارجية. وبالرغم من أن تصريحات القادة العسكريين تتماشى مع تصريحات قادة السياسة الخارجية، إلا أن ذلك هو الحال في معظم الدول في حالة عدم وجود شرح كبير في العلاقة بينهما.⁴⁵ وبالأحرى يبدو من المعقول على الأقل الزعم بأن إدارة الرئيس "بوتين" لديها الكثير لتكسبه من دعم هذه المؤسسات وأنها قد قامت بالكثير لهذا السبب أكثر مما فعلته بسبب ضغوط من جانبهم. أمّا الكنيسة الأرثوذكسية الروسية فقد استفادت من علاقاتها المتنامية مع كلٍ من الرئيسين "بوتين" و"ميدفيدف"، حيث يتم استخدام الكنيسة وتعاليمها على الدوام كنقطة مرجعية للأيدولوجية الجديدة لروسيا والمبنية على القيم المحافظة، واستخدامها أيضاً، وفقاً للبعض، كجزء من مبرر العلاقات الوثيقة بين روسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.⁴⁶ أمّا في السياسة الداخلية، فيمكن القول بأن الكنيسة قد كان لها تأثيرها على نهج الصحة والتعليم.⁴⁷ ويصعب أكثر تتبع علاقاتها

بالسياسة الخارجية، فعلى الرغم من أن الكنيسة قد أعربت عن رأيها في مشكلتي أوكرانيا وسوريا، إلا أن تعليقاتها تلك كانت تتبع أكثر مما تقود سياسة الكرملين.⁴⁸ ونحن نرى أن العلاقات بين الكنيسة والدولة تحتاج إلى نظرة عن كثب، ولكننا لا نزال في الوقت الراهن نشك في أن للكنيسة أي تأثير على السياسة الأمنية الروسية فهي مجرد وسيلة تستخدمها الدولة في تبرير تلك السياسة.

تشكيل الرأي العام

إذ كان من الصعب العثور على أدلة على أن وجهات نظر النخبة هي التي تصوغ شكل السياسة الخارجية الروسية، فماذا عن الرأي العام؟ في الشهور التالية لضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا في آذار 2014، كان مستوى شعبية الرئيس "بوتين" داخلياً يتجاوز بشكل دائم نسبة 80 في المائة. وكانت تلك النسبة عالية حتى بالنسبة للرئيس "بوتين" نفسه الذي كان مستوى شعبيته نادراً ما ينخفض إلى ما دون 70 في المائة منذ أن أصبح رئيساً لروسيا عام 1999، بالرغم من أنه قد هبط إلى مستوى نسب الستينيات المئوية عام 2011، وظل عند هذا المستوى إلى أن بدأت مغامرة القرم في آذار 2014 (انظر الشكل رقم "3").

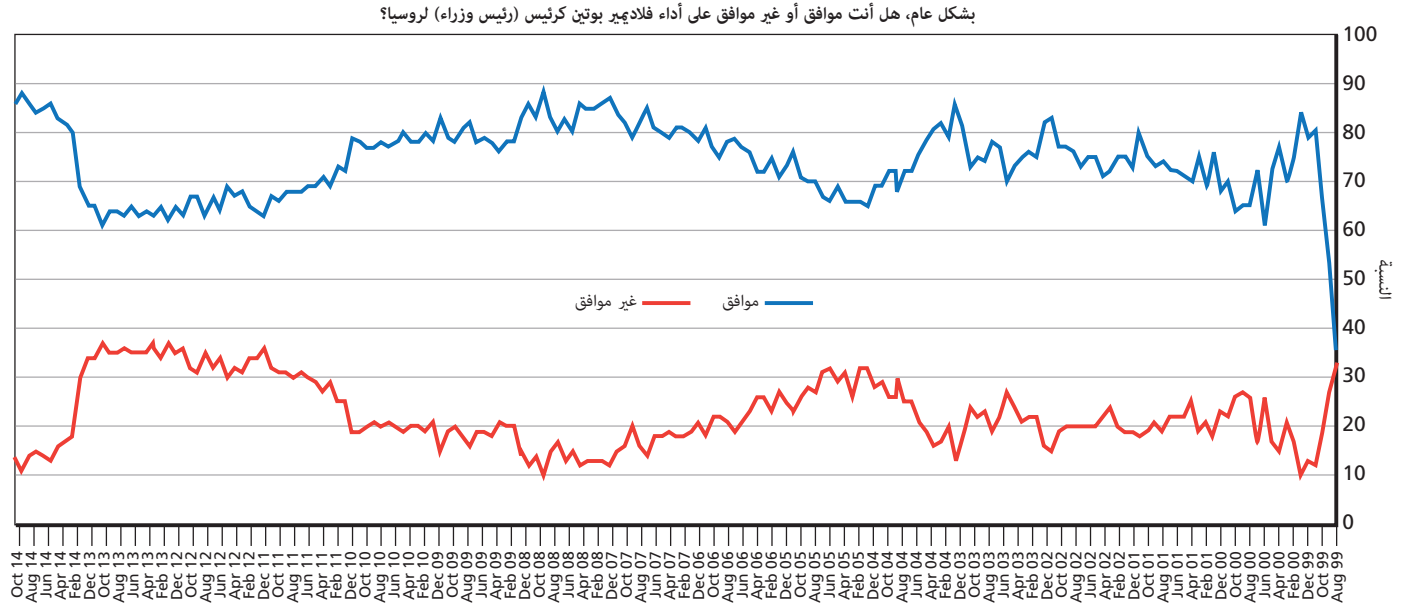
ويتزامن انخفاض الدعم الشعبي للرئيس "بوتين" عام 2011 بشكل تقريبي، إن لم يكن بشكل تام، مع اثنين من العوامل الأخرى، أحدهما تمثل في تبعات الركود الاقتصادي عام 2009، إذ انخفضت أعداد المصوتين لصالح الرئيس "بوتين" قليلاً عام 2009 على الرغم من بقائها ضمن نطاق السبعينيات المئوية المرتفعة أو أفضل حتى نهاية عام 2010. ولهذا يمكن للمرء أن يخلص إلى أن الضغوط الاقتصادية قد أدت إلى انخفاض ثقة الروس قليلاً في قيادتهم. أمّا العامل الآخر فقد تمثل في سلسلة من الاحتجاجات التي شارك فيها الروس من سكان المناطق الحضرية الذين خرجوا إلى الشوارع (شوارع موسكو وسانت بطرسبرج في المقام الأول) ابتداءً من شتاء 2011-2012. حيث تمحورت تلك المظاهرات أولاً حول الانتخابات البرلمانية المعيبة التي اعتبرها الكثيرون انتخابات مزورة، ثمّ لاحقاً حول عودة الرئيس "بوتين" الوشيكة للرئاسة عبر انتخابات لم

تقدم أي منافسين جادين آخرين.⁴⁹ وهنا قد نشك في أن كلا من الاحتجاجات وانخفاض نتائج استطلاعات الرأي إنما يعكس نفس سبب السخط. ففي حين أن بعض الروس كانوا على استعداد للمشاركة في الاحتجاجات العامة تعبيراً عن غضبهم، رُبّما كان البعض الآخر أقل دعماً للحكومة ولكن بشكل أكثر هدوءاً، مما تسبب في انخفاض أعداد المصوتين للرئيس "بوتين" إلى مستوى نسب الستينيات المئوية المرتفعة.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أنه من الواضح أنه كان لدى الروس آراؤهم، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت تلك الآراء ملزمة لحكومتهم أو تجعلها تعدّل من سياستها الخارجية. فإن كان الأمر كذلك لكانت السياسة الخارجية الروسية قد تغيرت لاستيعاب الاحتجاجات وانخفاض أعداد المصوتين في الانتخابات، لكنها لم تفعل، والمثال الوحيد الذي يمكننا أن نضربه في هذا السياق هو أن روسيا رُبّما قد حدّت لفترة وجيزة من أعمالها العسكرية في محيطها المجاور في وقت مبكر من حقبة التسعينيات من القرن العشرين، على نحو ما أوضحنه سالفاً. وعلى النقيض من السياسة الخارجية، من الممكن الإشارة إلى مثال أدت فيه المظاهرات والسخط الشعبي إلى إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية الداخلية، فعلى سبيل المثال، طالب أصحاب المعاشات عام 2005 بزيادات في معاشات التقاعد وحصلوا عليها وكانت أعلى مما كان مخططاً له في الأصل، وذلك لتعويض التخفيضات في المزايا غير النقدية.⁵⁰

وعوضاً عن التكيف مع الرأي العام، بذل الكرملين جهوداً كبيرة لتشكيل هذا الرأي العام لضمان استمرار الدعم الشعبي لسياساته في الداخل والخارج. ويبدو أن إدارة الرئيس "بوتين" تكثر بما تفكر فيه كتلة الناخبين، ولكن عوضاً عن تعديل مناهجها وإرضاء المزيد من الناس بهذه الطريقة سعت تلك الإدارة إلى خلق هذا الرضاء عن طريق استمالة المزيد من الناس لتأييد ما تخطط له في كُّل الأحوال. وقد انطوى ذلك في ظل حكم الرئيس "بوتين" على بذل جهود منسقة لنزع الشرعية عن المعارضة، وزيادة القيود على حرية الصحافة، وتعزيز القيم "الروسية" المحافظة لتكون بمثابة ترياق مضاد للبرالية الغربية. كما لم تتوان الحكومة الروسية عن تحريف سياساتها للحفاظ على التأييد على نحو ما يتضح من النفي المستمر لوجود قوات روسية في أوكرانيا، والجهود المبذولة لإخفاء

الشكل 3. مستويات شعبية الرئيس بوتين



"Pussy Riot"، و27 قضية، بعضها لا يزال جاري، ضدّ المشاركين في مسيرة احتجاج إلى ساحة "بولوتنايا Bolotnaia" في أيار 2012، عشية تنصيب الرئيس "بوتين". وعلى الرغم من أن عدم وجود صلة واضحة ومباشرة بالحكومة، إلا أن حالات ضرب وقتل منتقدي الرئيس "بوتين" (بما في ذلك أحدث واقعة قتل لنانب رئيس الوزراء السابق "بوريس نيمتسوف Boris Nemtsov" الذي تحول إلى زعيم المعارضة، وذلك في شباط 2015) قدّ ساهمت في خلق بيئة يكون فيها لأولئك الذين يرغبون في التعبير عن رأيهم مبررات وجيهة للخوف على سلامتهم الشخصية. وكان وجود استراتيجية منسقة لوصم الأشخاص والجماعات المعارضة لسياسات الحكومة الروسية على أنهم مدعومين من الخارج ولا سيّما من الولايات المتحدة

الأدلة على وقوع وفيات هناك. وقدّ استمر هذا النهج لبعض الوقت، لكنه أصبح أكثر وضوحاً اعتباراً من عام 2011، مما حدا بالبعض أن يتكهن بأن الرئيس "بوتين" وحاشيته المقربة قدّ رأوا جذور تهديد حقيقي لسلطته في احتجاجات عام 2011-2012.⁵¹ وقدّ انطوت عملية نزع الشرعية عن المعارضة على حملات قمع واعتقال لمنتقدي الحكومة. ومع كون "ميخائيل خودوركوفسكي" هو المثال الأبرز والأكثر وضوحاً منذ أيام القيادة الأولى للرئيس "بوتين"، قدّ يكون المثال الأبرز في الآونة الأخيرة هو الناشط القومي "أليكسي نافالني Alexei Navalny" الذي تمت محاكمته وإدانته بتهمة الاختلاس والاحتيال. وكان من بين المحاكمات الأخرى البارزة محاكمة ثلاث من أعضاء فرقة فنّ الأداء الجماعي "بوسي رايبوت

الأمريكية من بين المكوّنات الأخرى للحملة ضدّ قوى المعارضة. ويتجاوز ذلك روسيا، وينسجم، بطبيعة الحال، مع النظرة الأوسع للنوايا الغربية والنفوذ الغربي والتي سبق مناقشته أعلاه. فقدّ أشار الرئيس "بوتين" وآخرون في إدارته بأصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير ما سُمي بالثورات الملونة والتي أدت الاحتجاجات الواسعة فيها إلى الإطاحة بالحكومات في كل من جورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان في بدايات القرن الحادي والعشرين. كما تم اتهام الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بأنها تقف وراء "ثورات الربيع العربي" عام 2010 ، وفي الآونة الأخيرة وراء حركة "الميدان الأوروبي" في أوكرانيا والتي أدت إلى سقوط حكومة الرئيس الاوكراني "يانوكوفيتش" في شباط 2014. وقدّ صارت القوانين الحالية في روسيا تحد من المشاركة الأجنبية في المجتمع المدني هناك. فالتشريعات الصادرة عام 2012 تشترط على جميع المنظمات غير الحكومية الكشف عن مصادر تمويلها وتسجيل نفسها "كوكلاء أجانب" إذا كان ذلك التمويل يأتي من الخارج (وقدّ شمل ذلك الروس الذين يستخدمون تمويلات في حسابات أجنبية).⁵² وقدّ صدر قانون عام 2014 يحد من امتلاك الأجانب لوسائل إعلام روسية، وقدّ تم استخدام ذرائع قانونية عديدة لمضايقة وتخويف المنظمات ذات العلاقات مع الخارج، فعلى سبيل المثال، تم إغلاق "الجامعة الأوروبية في سانت بطرسبرج"، والتي تمولها جزئياً جهات مانحة ومؤسسات غربية، وذلك لمدة ستة أسابيع في أوائل عام 2008، بزعم مخالفتها للوائح السلامة من الحرائق. وعلى كُُلّ الأحوال، يبدو أنه قدّ تم سنّ القوانين الجديدة بشكل علني لهذا الغرض؛ فقدّ تعرضت منظمات مثل "لجنة أمهات الجنود" ومنظمة "ميموريال Memorial" لحقوق الإنسان لمضايقات كبيرة في ظل قانون "الوكلاء الأجانب" لعام 2012، كما تعرضت المنظمات ذات الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية لضغوط متزايدة.

إن الحدّ من وجهات النظر المعارضة إنمّا يعني أيضاً الحدّ من التغطية الصحفية الناقدة للحكومة، والقيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام في روسيا الحديثة لها تاريخ طويل. ففي وقت مبكر من ولاية الرئيس "بوتين" الأولى كرئيس للدولة، استولى النظام على قناة "إن تي في NTV"، والتي كانت في ذلك الوقت هي القناة التلفزيونية الوطنية الخاصة الوحيدة. ومنذ ذلك الحين، صار يتم توثيق تعديلات الدولة على حرية الصحافة بمعرفة الباحثين الغربيين والروس على حدّ سواء.⁵³ فقدّ صنفت مؤسسة "فريدم هاوس Freedom House"، على سبيل المثال، البيئة الإعلامية في روسيا في كُُلّ عام اعتباراً من 2002 على أنها بيئة "غير حرّة".⁵⁴ وفي حين أنه قدّ يكون من قبيل المبالغة القول بأن الصحافة الروسية الرئيسية هي صحافة مملوكة للدولة، فإنه من المؤكد أنه من الإنصاف وصفها بأنها موالية للدولة. وقدّ أخذت وسائل الإعلام الرئيسية حذرهما بشكل متزايد منذ عام 2000 من أجل ألاّ تنتقد الرئيس و أن تحد من الانتقادات الموجهة للحكومة بشكل عام.⁵⁵ سواء كان دافعها في ذلك هو الخوف من الانتقام، أو الوطنية، أو أي شيء آخر.

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت وتيرة الجهود الرامية لضمان الحدّ من وجهات النظر البديلة، وكانت أكثر تجليات هذه الجهود اعتدالاً تتخذ أشكال تقليدية مثل النقاشات الحكومية مع الصحفيين وتقديم الاقتراحات لهم بشأن ما يتعين لهم تغطيته وكيف يقومون بتغطيته.⁵⁶ أمّا في شكلها الأكثر تطرفاً فكانت تعني أن الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام أو فرادى الصحفيين ممن ينتقدون الحكومة إنمّا كانوا يجدون صعوبة بشكل دائم في الاحتفاظ بوظائفهم ومؤسساتهم، فالقوانين التي تحظر المحتوى "الفاحش" و"المتطرف" إنمّا كانت تستهدف الصحفيين الذين ينتقدون الحكومة. والتعديلات الجديدة التي تم إدخالها على قانون الإعلام قدّ جعلت أحكامه قابلة للتطبيق

إن الحدّ من وجهات النظر المعارضة إنمّا يعني أيضاً الحدّ من التغطية الصحفية الناقدة للحكومة، والقيود المفروضة على حرية وسائل الإعلام في روسيا الحديثة لها تاريخ طويل.

على مصادر الإنترنت أيضاً. وقد أفادت شركات الكيبل التلفزيونية أن الضغط الحكومي كان أحد عوامل إخفاقهم مع قناة "Dozhd" التلفزيونية في أوائل عام 2014، والتي اضطرت بحلول نهاية هذا العام إلى أن تبث إرسالها من داخل إحدى الشقق الخاصة حيث سبق أن تم طردها من موقعين آخرين. وفي آذار من العام نفسه، تم فصل محررة موقع الخدمة الإخبارية "Lenta.ru" الذي يبت عبر الإنترنت منذ فترة طويلة وذلك بعد نشر الموقع لحوار مع أحد زعماء الحركة الوطنية في أوكرانيا، وقد استقال أغلب موظفي الموقع احتجاجاً على فصلها وسار موقع "Lenta.ru" على نهج أكثر ودية تجاه الحكومة.⁵⁷

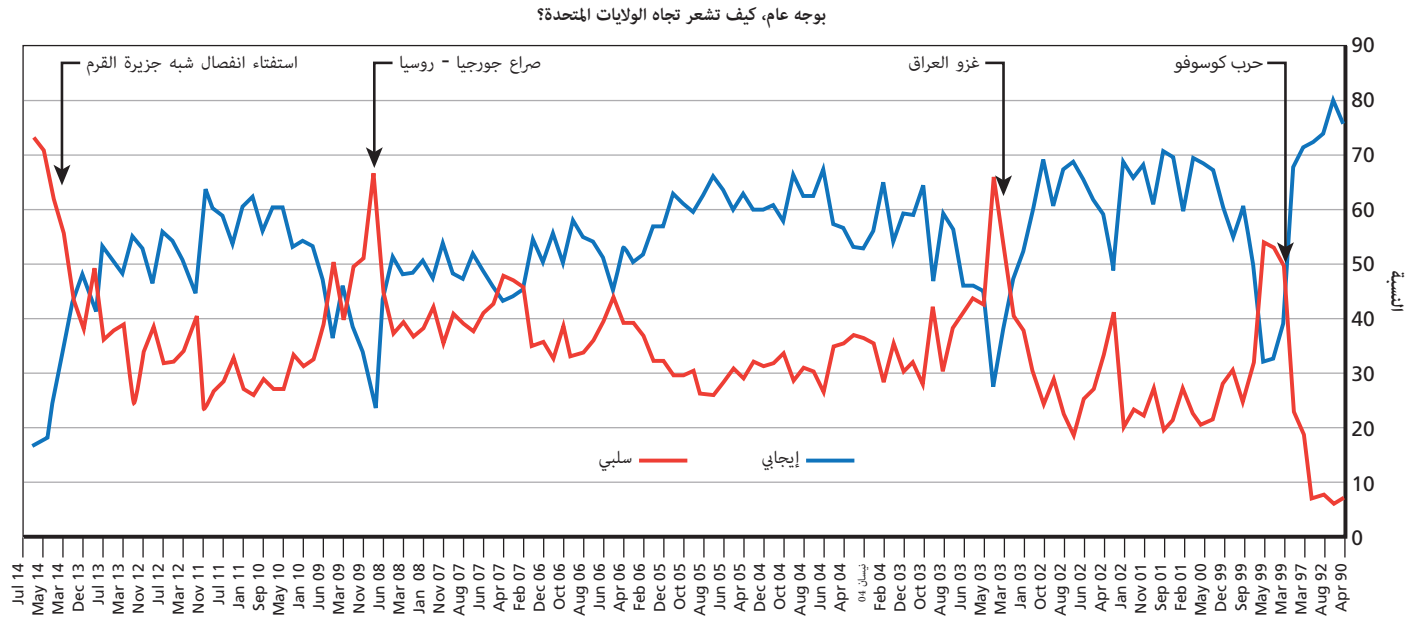
وكانت النتيجة هي أنه في حين لا يزال بالمقدور العثور على آراء متنوعة على شبكة الإنترنت وفي بعض الصحف، إلا أن أنه تم إسكات الأصوات الأكثر استقلالاً في الراديو والتلفزيون وفي وسائل الإعلام المطبوعة الأكثر انتشاراً أو تم تقييدها بقوة. وبالإضافة إلى الحد من إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام غير الخاضعة لسيطرة الحكومة ونزع الشرعية عن قوى المعارضة، عمل الكرملين على ضمان نقل وسائل الإعلام الجماهيري التي تصل إلى معظم المواطنين الروس لرسالة موالية للحكومة بشكل صريح فضلاً عن رسالتها القومية. وكانت الأفكار المهيمنة المتكررة عن الكبرياء الروسي والقراءات التاريخية المؤيدة لهذا الكبرياء هي السائدة في حبكة قصة روسيا التي استعادت عافيتها. ولا ينطبق هذا على وسائل الإعلام فقط؛ إذ يمكن العثور على نفس النمط في التصريحات الحكومية والكتب الدراسية.⁵⁸ وكان كل من التمسك بالتقاليد، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والقيم الأسرية من بين الموضوعات الأساسية الأخرى التي سمحت بنسج حبكة قصة كانت فيها روسيا المحافظة بمثابة حائط صد ضد الغرب المنحل الأكثر ليبرالية.⁵⁹ وكان يتم دوماً استحضار تاريخ روسيا المجيد، سواء في عهد القيصرية أو في العهد السوفيتي (وفي ذلك العهد الأخير كان للانتصار في الحرب العالمية الثانية أهمية خاصة).⁶⁰ وقد حقق الأفراد الذين يجيدون التعبير عن هذه الآراء على نحو أكثر فعالية نجاحاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وأفضل مثال على ذلك رُبَّمَا تُمَثِّل في "ديميتري كيسيليف Dmitry Kiselev"، وهو معلق شهير على القناة التلفزيونية الروسية الأولى، وكان قد تم تعيينه عام 2013

لإدارة المجموعة الإعلامية العملاقة "روسيا اليوم Rossiya Segodnya" والتي حلت محل وكالة الأنباء "ريا نوفوستي RIA Novosti" وتضم أيضاً محطة "صوت روسيا" الإذاعية وكراهية "كيسيليف" العفوية للمثلية الجنسية وانتقاده للثقافة الغربية قد تناسبا بشكل جيد مع خطاب التمسك بالتقاليد الروسية وصمود روسيا في مواجهة مضايقات الغرب. ومع تصاعد أزمة أوكرانيا استخدم "كيسيليف" منبره الإخباري التلفزيوني للإشارة إلى قدرة روسيا على تحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى رماد إشعاعي.

وفي هذا السياق ليس من المستغرب أنه في حال تم الوصول إلى وسائل الإعلام الخاصة أن يؤدي ذلك إلى خفض التأييد للحزب الحاكم في روسيا.⁶¹ ومع ذلك، فإنه من الناحية التاريخية حتى حين كانت الصحف أكثر حرية، كان الرأي العام الروسي حول مسائل السياسة الخارجية يميل لأن يقف في صف مواقف الحكومة خلال أوقات الأزمات. ويوضح الشكل رقم "4" تصورات الروس للولايات المتحدة الأمريكية على مدار 23 عاماً الأخيرة، وهي تبين أن الأزمات في العلاقات الروسية الأمريكية قد أدت باستمرار إلى توليد آراء أكثر سلبية تجاه أمريكا - على الرغم من تغيير تلك الآراء بشكل معاكس مع انخفاض حدة الأزمة.

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن آراء الروس يشكلها الإعلام الروسي أو غيره من الآليات الأخرى (مثل ازدياد دور الكنيسة الأرثوذكسية في المجتمع)، بما في ذلك الجيش والمدارس.⁶² فالروس، مثلهم مثل أي شعب آخر، يشكلون آراءهم بأنفسهم، ولكنهم - أيضاً مثلهم مثل أي شعب آخر - يتأثرون بما هو متاح من معلومات (أو مضللات)، فعلى سبيل المثال، حين كانت وسائل الصحافة والدوائر السياسية أكثر انفتاحاً في التسعينيات من القرن العشرين، يبدو أن الروس قد أبدوا اهتماماً بالرسائل التي تحملها وسائل الإعلام ولكنهم صوتوا لصالح أولئك المرشحين للرئاسة ممن كانت مواقفهم أقرب لأفضلياتهم السياسية.⁶³ وفي الآونة الأخيرة، مع قلة القدرة على الوصول إلى مصادر معلومات مختلفة، يبدو أن الروس الأقل اطلاعاً هم أكثر تقبلاً للتغطية السياسية الموالية للنظام في حين أن الروس الأفضل اطلاعاً هم أقل تقبلاً لها.⁶⁴ وبالتالي فإن بيئة المعلومات المقيدة بالفعل في روسيا قد

الشكل 4. تصورات الروس للولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: Levada Center, homepage, 2015.

RAND PE144-4

تمام الإدراك ما تقوم به من تقييد لوجهات النظر البديلة ونسج قصة مصطبغة بالنزعة القومية، لا سيّما في أوقات الأزمات.

وفي الوقت نفسه فإن الجهد الكبير المبذول في تشكيل الرأي العام وضمان التأييد من جانبه إنمّا يعني أن التأييد الشعبي هو أمر له أهميته بالنسبة لإدارة الرئيس "بوتين". فتزايد مثل هذه الجهود منذ احتجاجات عام 2011 والانخفاض الطفيف في نسبة الرأي العام المؤيد للرئيس "بوتين" في ذلك العام إنمّا هي أمور تشير إلى حكومة ترى أن مثل تلك الأمور يمكن أن تسوء إذا تم تركها دون معالجة. وقد لا يعمل الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية في روسيا بشكل مباشر، ولكن من الواضح أن له أهمية كبرى لدى الكرملين.

جعلت الأمر مُيسراً نسبياً للكرملين في أن يعرض وجهات نظره في الأحداث الجارية في أوكرانيا وأيضاً في خطأ الغرب في تلك الأحداث على جماهيره، وأن يحظى بتقبل الجماهير لتلك الآراء.

من ثَمَّ فإنه من المرجح أن يكون التأييد المستمر من جانب الرأي العام الروسي لحكومته في مجال السياسة الخارجية ناشئاً عن كلٍ من الميل العام لتأييد الحكومة في مثل هذه القضايا وجاذبية الرسائل الخاصة التي كان الكرملين يستخدمها. فالنزعة القومية وفكرة البعث من جديد هي مفاهيم لها جاذبيتها، فمع تدهور الوضع الاقتصادي قد توفر النزعة القومية بعض التماسك الاجتماعي والتأييد للنظام الحاكم. والحكومة الروسية تدرك

الرأي العام وأزمة أوكرانيا

لماذا يعد الرأي العام شديد الأهمية حتى يتعين تشكيله؟ أحد الإجابات على هذا السؤال ترى أن الحكومات الهجينة، مثل حكومة روسيا، والتي تتضمن عناصر ديمقراطية واستبدادية على السواء، إنمّا تستفيد من الاحتفاظ بعناصر ديمقراطية بها ومن ثمّ فإنها ستبذل جهوداً مضنية للإبقاء عليها في مكانها مع تجنب قمعها بشكل صريح.⁶⁵ ومن الإجابات الأخرى ما يتعلق بالقلق الذي أعربت عنه الحكومة الروسية بشأن "الثورات الملونة"، على نحو ما أوضحنا سابقاً. فأيّاً ما كان القدر الفعلي للدعم الأجنبي المقدم لحركات الاحتجاج في جميع أنحاء العالم، فليس هناك من شك في أن تلك الحركات كانت في أغلب الأحيان ناجحة في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة من سُدّة الحكم. وحقيقة أن ذلك قدّ حدث في بلدان سوفيتية سابقة مجاورة لديها الكثير من القواسم المشتركة مع روسيا سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية هي ليست بحقيقة غائبة عن الكرملين. ومن ثمّ فإن أحد السبُل للنظر إلى الجهود الواسعة التي وصفناها هنا والمبذولة لتشكيل الرأي العام إنمّا يتمثل في النظر إليها باعتبارها "تدابير واقية" لروسيا ضدّ الإطاحة المحتملة بقيادتها الحالية من خلال الاحتجاجات الشعبية.⁶⁶

وبالعودة إلى الأزمة الحالية، نجد أن نفس الأمور التي حدت بالكرملين لأن يفرض قيوداً على المعلومات وعلى المعارضة رُبِمَا تكون قدّ أثرت بقوة على ردّ فعله حيال الأحداث التي جرت في أوكرانيا في وقت مبكر من عام 2014. فكلا من الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ساحة "ميدان" بالعاصمة الأوكرانية، وعجز حكومة "يانوكوفيتش" عن احتواء الموقف بشكل فعّال - حتى (بل وُيَمَّما خصوصاً) باستخدام القوة - ثمّ فشل المجتمع الدولي لاحقاً في التوصل إلى اتفاق دائم نتيجة هروب "يانوكوفيتش" من أوكرانيا، كلّ ذلك لابد بالقطع وأنه مثل سيناريو كابوسي للكرملين. فنظام أوكرانيا وتاريخها الحديث إنمّا يختلفان في جوانب كثيرة عن روسيا؛ فعلى الرغم من ارتفاع مستويات الفساد، وسوء الإدارة المستمر، وتدني مستويات المعيشة بشكل أكبر، إلّا أن أوكرانيا تتمتع بمجتمع مدني أقوى بكثير وبصحافة أكثر حرية بكثير مما عليه الحال في روسيا. ومع ذلك، فإن الروابط الثقافية واللغوية ما بين البلدين، فضلاً عن تاريخهما المشترك، إنمّا

يعني أن هناك الكثير من القواسم المشتركة بينهما، ويجوز أن المسؤولين الروس إنمّا كانوا يخشون أن يتم تقليد النموذج الأوكراني في حال نجاحه في الداخل الروسي.

دوافع الرئيس "بوتين" واختياراته

يرى بعض المحللين أنه في ظل المركزية الشديدة للسياسة الخارجية الروسية، فإن السياسة تجاه أوكرانيا هي ببساطة نتيجة لأفضليات ومناهج الرئيس "بوتين" نفسه. ويشير أنصار وجهة النظر هذه إلى النهج الأكثر وداعة التي انتهجتها روسيا في ظل حكم الرئيس "ميدفيدوف"، حيث يذهبون بوجه خاص إلى أن رؤية الرئيس "بوتين" للسياسة الخارجية تتشكل بعمق بفعل خبرته الشخصية، بما في ذلك خبرته كضابط سابق في جهاز المخابرات الروسية "KGB"، وأن هناك نظرة سياسية واقعية صارمة تعتمد على حالة اللاربح واللاخسارة في رؤيته للعالم تتخلل كلّ تعاملاته مع الغرب.

وعلى نحو ما أوضحنا بالفعل، فإن عملية صنع القرار في روسيا هي عملية مركزية للغاية بل أصبحت مركزية أكثر وأكثر في ظل حكم الرئيس "بوتين". فما معنى أن يكون هذا القائد بعينه هو من يقوم بكُلّ المبادرات في مجال السياسة الخارجية؟ إن الصورة الانطباعية التي سعى الرئيس "بوتين" أن يبرزها عن شخصه إنمّا تتماشى بصورة موازية لقصة ميلاد روسيا من جديد. فالأزمة التي يرددها الروس الذين يؤيدون رئيسهم بقوة في مواجهة كُُلّ ما تبقى من معارضة هي أنه "قدّ أنقذنا من عثرتنا".⁶⁷ فأغلب

الروس يعزّون إليه الفضل في النمو الاقتصادي الذي كانت تتمتع به روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين وكذلك ازدياد نفوذ موسكو على الساحة العالمية. وكانت الصورة الانطباعية لشخص الرئيس "بوتين" قدّ تم تشكيلها بعناية اعتباراً من وقت اختياره خلفاً للرئيس السابق "يلتسين". فقدّ تم تصويره في البداية باعتباره النقيض للرئيس "يلتسين" - المحترف الرصين، وبمرور الوقت تم التأكيد على السمات الرجولية التقليدية التي يتمتع بها. فالرئيس "بوتين" لا يتوانى عن استخدام لغة قوية (ولتذكر تعهده بالقضاء على الإرهابيين في أوكارهم القدرة) ولديه عنفوان شديد (يتجلى في مشاركته في بطولات الجودو، ووضع العلامات على الثمر البرية، وامتطاء الخيول وهو عاري الصدر). وهذه الجاذبية

لمعايير الرجولة المحافظة ولقوة الجسم والعزيمة على السواء إنمّا تنعكس في صلب السياسات الخارجية والداخلية على السواء.⁶⁸

من ناحية أخرى فإن نصوص التاريخ ومفهوم روسيا باعتبارها حائط الصدّ التقليدي المحافظ ضدّ "الليبرالية الغربية" هي أمور ترتبط بالرئيس "بوتين" بصفة شخصية. ومع تحية طلاقة في الآونة الأخيرة جانباً، نجد أن "بوتين" يقدم نفسه كأحد مرتادي الكنيسة ممن تربطهم علاقة وثيقة بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي كانت داعمة بشكل قوي لحكمه. بل وحتى الفخر التاريخي - مثل الانتصار في الحرب العالمية الثانية - إنما يرتبط بالرئيس "بوتين" شخصياً.⁶⁹ وبهذا جسد الرئيس "بوتين" روسية الجديدة المثالية. فكان صوته هو الصوت المسموع في جميع مكوّنات السياسة الروسية، سواء كانت خارجية أم محلية، من تصديه لتنمر (مضايقات) الغرب إلى رفضه الاندماج الأوروبي الأطلسي سواء بالنسبة لروسيا أو لجيرانها.⁷⁰

وفي هذا السياق فإن الرئيس "بوتين" لا يُمثّل فقط صانع قرار وتجسيد حيّ للسياسات الروسية، بل هو أيضاً بطريقة ما تجسيد حيّ للدولة، وصورة انطباعية تم تعزيزها أولاً باختياره "ميدفيديف" ليتولى منصب الرئيس في نهاية فترة حكمه الثانية ثمّ بعدئذٍ بعودته إلى مقعد الرئاسة عام 2012.⁷¹ فإذا كان الرئيس "بوتين" يساوي نفسه بالدولة، من ثمّ فإنه رُبّما لا يكون من المستغرب أن يكون نهجه حيال سلطة الحكومة ودورها في المجتمع هو من النوع الذي يوصف بشكل عام بأنه نهج "منادي بمركزية الدولة".⁷² وهذا يشير إلى منظور يرى أن الدولة لها أهمية حاسمة وأنها منخرطة في جزء كبير من المجتمع حيث تلعب دوراً رائداً في توجيه هذا المجتمع وذلك تمييزاً له عن المناهج المتحررة أو المناهج الشعبوية. وهذه الفلسفة المنادية بمركزية الدولة تتلاءم مع مفهوم السلطة التنفيذية القوية بطبيعة الحال ويعزز أحدهما الآخر، حتى وإن عمل الرئيس "بوتين" على ضمان استمرار ازدياد قوة كليهما.⁷³ وهذه النظرة إلى استقرار الدولة، وبالترتبة استقرار القيادة، باعتباره عامل حاسم الأهمية في استمرار بقاء البلاد هو ما يغذي بشكل دائم المخاوف المتعلقة بعدم الاستقرار.

فالدولة التي لا تستطيع السيطرة على مواطنيها، وهي دولة قدّ يثور ضدها مواطنيها، هي بالقطع ليست بالدولة القوية ولن يكتب لها النجاح أو البقاء.

ويقول المحللون أيضاً أن آراء "بوتين" الشخصية حيال التاريخ والعلاقات مع القوى الأوروبية الأخرى ومع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وحتى أهواءه وردود أفعاله الانفعالية جميعها كانت دافعاً محركاً لمواقفه السياسية.⁷⁴ وهذا أمر جدير بالتصديق بالتأكيد في نظام يتمحور حول الرئاسة كما هو الحال في روسيا على الرغم من أنه من الصعب أن يظهر بوضوح، لكن ما يتجلى بوضوح هو أن الرئيس "بوتين" هو بالفعل في القلب من عملية صنع القرار وأن القرارات التي اتخذها عام 2014 هي نتاج لكل من المنظورات الإستراتيجية التاريخية الروسية من ناحية ومخاوف نظامه (ومخاوفه هو شخصياً) بشأن الحفاظ على سلطته في المستقبل من ناحية أخرى، وعلاوة على ذلك، ففي حين أن الاختيارات النوعية التي قام بها عام 2014 وما بعده رُبّما كانت خيارات "بوتين" نفسه، إلّا أنها الآن جزء من السياسة الروسية. وهذا يعني أنه إذا كان خلفاء "بوتين" سيسعون إلى مواصلة نظام الحكم السلطوي الذي قام هو ببنائه، من ثمّ فإنهم من المرجح أن يكونوا أكثر عرضة لاستخدام نفس أنماط السياسة الخارجية التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، إلّا أن اختلاف الشخصيات قدّ يؤدي إلى تجلي ردود الأفعال تلك بصور مختلفة لكن الموضوعات الأساسية سوف تبقى هي ذاتها دون تغيير.

ماذا يكمن وراء تصرفات روسيا الأخيرة في أوكرانيا؟

إن الحكومات لا تتصرف دائماً بطرق يمكن التنبؤ بها، والعلوم السياسية لا توفر لنا كرة سحرية في هذا الصدد، ومع ذلك، فإن فهم المصادر المحتملة لسلوك روسيا في أوكرانيا يمكن أن يساعد صناع القرار على صياغة السياسات المتعلقة بروسيا في المستقبل، والكيفية التي تفسر بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها السياسة الخارجية الروسية اليوم لها دلالاتها الهامّة حين يتعلق الأمر بتساؤلات حول كيفية استعادة الأمن والحفاظ عليه في أوروبا.

إن تقييمنا يضعنا في موقف يسمح لنا برفض العديد من الفرضيات التي طرحناها في بداية هذا التحليل. إذ لا يبدو أن الدافع الأكبر وراء تصرفات روسيا كان مخاوفها من أن اتفاقية انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي التي قد تكون باهظة التكلفة على الاقتصاد الروسي. كما لا يبدو أن الدافع وراء كل من عملية ضم شبه جزيرة القرم واشتعال الحرب في أوكرانيا هو بذل جهود لمغازلة الرأي العام الروسي، على الرغم من أن تضافر الجهود إنمّا قد نجح في إبقاء الرأي العام الروسي واقفاً بحزم وراء حكومته.

ولكن عوضاً عن ذلك، نجد أن السياسة الخارجية الروسية في جوهرها لها جذور متأصلة تتمثل في معتقداتها القديمة بشأن حقوقها في منطقتها، وهي جذور راسخة في التاريخ الروسي والظروف الجغرافية السياسية لروسيا، وقد ازدادت حدة هذه المعتقدات بفضل وجهة النظر التي استمرت بعد الحقبة السوفيتية باستمرار المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت ترى، على الأقل بصفة جزئية، أن المحاولات الغربية للاندماج ما هي إلا آلية للسيطرة على روسيا وإضعافها، وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً بشكل جزئي على هذا العامل الأخير، فإن النظام الحالي إنمّا يتوجس بعمق بشأن تأثيرات القوى المؤيدة للديمقراطية أو الموالية لأوروبا التي أحاطت به على نحو متزايد منذ نهاية حقبة الحرب الباردة، وتنتظر روسيا بوجه عام، والرئيس "بوتين" بوجه خاص إلى أوكرانيا على أنها بلا شك تدور في الفلك الاستراتيجي لموسكو وليس للاتحاد الأوروبي. ولهذا كان الكرملين غاضباً حيال ما رآه "تدخلا" غريباً في أوكرانيا وأشار بالفعل بأصابع الاتهام إلى الغرب فيما حدث من احتجاجات في ساحة "ميدان" الأوكرانية بل وفي معظم المعارضة لنظام الرئيس الأوكراني "يانوكوفيتش".

كما كانت تلك الاحتجاجات تُمثّل تحدياً لاعتقاد الرئيس "بوتين" الشخصي في دولة قوية تكون في طليعة المجتمع، وهو اعتقاد شاركه فيه المحيطين به. فإذا كان من الممكن أن تتدلع مثل هذه الاحتجاجات في أوكرانيا، والتي تشابه مع روسيا من الناحية

الثقافية (ويتم النظر إليها داخل روسيا باعتبارها أمة مكملة)، من ثَمَّ فإنها قد تتدلع أيضاً في روسيا. فاندلاعها على خلفية احتجاجات 2011-2012 في موسكو جعلها تبدو أكثر تهديداً لقبضة بوتين على السلطة. وكان التصرف الذي اتخذه الرئيس "بوتين" لا يتمثل فقط في مواجهة ما رآه بمثابة نشاط غربي على الحدود الروسية والمحافظة على نفوذه في أوكرانيا بل قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم إلى أراضيها وساعدت على الإبقاء على الصراع الانفصالي في شرق أوكرانيا لمنع تلك الإطاحة بالنظام الحالي من أن تؤدي إلى حكومة ناجحة فاعلة - أو حتى حكومة شبه ناجحة لكنها لا تزال فعّالة. وإن التهديد للدولة الروسية، حسب ما رآه الحكومة الروسية - وليس حسب الوضع القائم في أوكرانيا نفسها - هو ما حدا بروسيا أن تتجاوز بتكبد تكاليف اقتصادية كبيرة.

لقد كان لنمط زعامة الرئيس "بوتين" وآرائه الشخصية على الأرجح أهمية حاسمة في الإجراءات النوعية التي تم اتخاذها، على الرغم من عدم تأثيرها الحاسم في المواقف التي دفعت إلى اتخاذ تلك الإجراءات. ففي واقع الأمر فإن الارتباك المبدئي حول نوايا روسيا تجاه شبه جزيرة القرم إنمّا يشير إلى أن قرار ضم شبه الجزيرة (كمواجهة لاضطرابات والاحتجاجات ضد حكومة كيف كما كان الحال في الشرق) رُبَّمَا كان قراراً اتخذه الرئيس "بوتين" مع قليل من التشاور فقط. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن التصرفات الروسية قد جاءت متدرجة وكردود أفعال، إذ لم يكن بمقدور الكرملين أن يتنبأ بالآثار الدقيقة لتصرفاته في القرم، ومن القابل للتصديق بشكل مؤكد أن نجاح تلك العملية إنمّا قد أثار نشاطاً متزايداً في شرق وجنوب أوكرانيا. ومع تكشف هذا الأثر بشكل مختلف عن المتوقع، كان الكرملين يتكيف مع الوضع الجديد، ومع ذلك، ظلت أهدافه كما هي ألا وهي تقويض الحكومة الأوكرانية التي رفعتها احتجاجات ساحة "ميدان" إلى سُدّة الحكم.

إذ لا يبدو أن الدافع الأكبر وراء تصرفات روسيا كان مخاوفها من أن اتفاقية انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي قد تكون باهظة التكلفة على الاقتصاد الروسي.

إذن ما الذي يخبرنا به التاريخ الحديث عن السلوك الروسي الظاهري في المستقبل؟ شيء واحد، ألا وهو أن السنة والنصف الماضية يجب أن تجعل الجميع حذر من الجهود المبذولة للتنبؤ بسياسة روسيا وتصرفاتها. بل بالأحرى يتعين على الحكومات الغربية أن تكون متأهبة لمجموعة من النتائج المحتملة الجيدة والسيئة على السواء، إذ يجوز مرة أخرى أن تبالغ روسيا في رد فعلها أو أن تتصرف بطرق تراها البلدان الأخرى غير عقلانية وغير مثمرة، أو أنها قد تسعى لانتهاج ما قد يبدو مساراً أكثر عقلانية. وبِغِضِّ النظر عن ذلك فحتى إذا ما هدأت الأزمة الحالية، فمن المرجح أن تظل الحكومات الروسية في المستقبل مصابة بجنون الارتياح حيال النوايا الغربية سواء داخل روسيا نفسها أو على حدودها الخارجية، إذ ستري في أغلب تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي جهوداً غريبة لإضعافها وتقويضها - وذلك حتى في الكثير من التصرفات التي لا تمت في واقع الأمر إلى روسيا على الإطلاق، كما أنها ستميل إلى التأكيد على الخلافات أو الصراعات في أي خطاب يتجاوز فيه اسمي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع التقليل من أهمية دور القوى الأخرى. وفي الوقت نفسه سوف تصر موسكو بشكل شبه مؤكد على التمسك بشبه جزيرة القرم بِغِضِّ النظر عن أي شيء قد يحدث، وهذا يعني أنه سوف يظل هناك قدر معين من العقوبات - وأيضاً التوتر - سواء تصاعد الموقف في أوكرانيا برمته أم لا.

لكن ما الذي يمكن أن يغير حسابات روسيا بشأن أوكرانيا؟ يبدو من غير المرجح أن الجهود الأوروبية والأمريكية المستمرة المبذولة للضغط على روسيا على أمل أن تغير سياساتها كافية في إجبار الكرملين على الانسحاب من أوكرانيا على المدى القريب، أو حتى على المدى المتوسط. لكن أيضاً التكاليف المالية والعسكرية لاحتلال أجزاء من أوكرانيا سيكون لها أضرارها في نهاية المطاف. ومن المهم أن نشير إلى أن روسيا لا تسعى لضم أراضي أوكرانيا بقدر ما تسعى لاعتراف الأخيرة بالهيمنة الروسية. وإذا لم تراجع روسيا فإنها هي وأوكرانيا سوف تعانيان بالتأكيد من المزيد من الخسائر الاقتصادية والبشرية في السنوات القادمة. وهكذا فإنه في حين أن القبول الحقيقي للحكومة التي أتت بها احتجاجات ساحة "ميدان" إلى سُدَّة الحكم في أوكرانيا هو أمر

من المحتمل ألا يكون مرجح الحدوث لبعض الوقت، فإنه يجوز أن تدرك روسيا في نهاية المطاف كم كان قرار الاحتفاظ بقوات عسكرية في أوكرانيا قراراً غير مُجدي. وهذا قد يؤدي لسحب موسكو قواتها - النظامية وغير النظامية - ومعظم دعمها من منطقة "دونباس Donbass" مع تمسكها بشبه جزيرة القرم وإبقائها على مستوى اضطرابات منخفض في الشرق. فالاضطرابات المستمرة هناك يمكن أن تكون كافية لأن يشير إليها القادة الروالروس (في الداخل والخارج) باعتبارها رسالة تحذير من مخاطر التماس الدعم الغربي لإجراء الإصلاحات الديمقراطية.

وأشوأ الاحتمالات هو احتمال تصعيد موسكو للصراع مع الغرب في أوكرانيا أو في أي مكان آخر. وفي هذا السياق، في حين أنه لا يتعين على الناتو والاتحاد الأوروبي أن يعولان على نقاط ضعف الاقتصاد الروسي وحدها للحيلولة دون مزيد من العدوان من جانب موسكو، فإنه يتعين عليهما أن يدركا أن قدرات روسيا هي قدرات محدودة. فالقوات المسلحة الروسية قد تحسنت بشكل كبير على مدار العِقد الماضي من الزمان، وخاصة في أعقاب الإصلاحات التي بدأت عام 2008، لكنها لا تزال أنسب لصراع محلي محدود. فعلى الرغم من أن موسكو كانت تسعى لتحقيق خطط ضخمة لمواصلة التطوير العسكري، إلا أن تلك الخطط قد تخلفت بالفعل عن جدولها الزمني. وعلى الرغم من إصرار الكرملين على أنه على استعداد لمواصلة الاستثمار العسكري على نحو ما هو مخطط له، فإن خفض الميزانية الاتحادية الروسية في أعقاب استمرار الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي إنمًا قد أدوا إلى خفض موارد الدفاع. وعلاوة على ذلك، إذا كانت روسيا قد أخفقت في توقع رد فعل كلا من الغرب وأوكرانيا نفسها على تصرفات موسكو على مدار العامين الماضيين، فإنها الآن تعرف بشكل أفضل أي نتائج سوف يجنيها العدوان، ويجب عليها أن تدرك أن الاحتلال المطول لجار معادٍ لها، سواء كان أوكرانيا أو واحدة (أو أكثر) من دول البلطيق، من شأنه أن يتحول سريعاً إلى أمر بشع للغاية.

وتضعف هذه العوامل مجتمعة من خطر حدوث مزيد من العدوان الروسي في المستقبل القريب لكنها لا تقضي عليه نهائياً. ففي ظل نظام حكمها الحالي، سوف تستمر مخاوف روسيا من اتساع رقعة الديمقراطية الليبرالية والمؤسسات الغربية،

وأياً كان ما سوف يحدث في أوكرانيا، فإن روسيا للأسف سوف تشكل تحدياً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لسنوات قادمة.

وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لذا سوف تسعى، في حدود إمكانياتها، لإبقائها بعيداً وإتاحة الفرصة لإضعافها وتقويضها حتى ولو باستخدام قوة السلاح، فهذه السياسات تتماشى مع الأنماط الروسية الضاربة الجذور في التاريخ. وأياً كان ما سوف يحدث في أوكرانيا، فإن روسيا للأسف سوف تشكل تحدياً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لسنوات قادمة. ولكن مع ازدياد تنامي أهداف موسكو على الأرجح وازدياد منافسة مصالحها، يكون من الأفضل لكل من

حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي الاستعانة باستراتيجية تحتاط لأسوأ النتائج المحتملة، لكن دون التخلي عن روسيا على المدى الطويل أو تضييع فرص التعاون الجديدة المحتملة حال ظهورها. ففي حالة الأزمة الأوكرانية، دخل الغرب في عهد جديد من العلاقات مع روسيا، هو عهد يتطلب مزيداً من اليقظة ويتطلب رؤية استراتيجية جديدة، وبذل جهود مستمرة طويلة الأمد لإعادة بناء الاستقرار الذي ضاع في أوكرانيا وأوروبا بوجه عام.

¹ In taking an approach that looks at systemic factors, domestic factors, and individual factors as possible determinants of foreign policy, we are indebted to Kenneth Waltz's classic, *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*, New York: Columbia University Press, 1959. Our analysis does not follow this format perfectly, particularly in separating out economic factors, both international and domestic, as a separate section, but it does borrow heavily from the general approach.

² Russian analysts who have made this argument are plentiful. A good English-language overview is Aleksandr Lukin, "What the Kremlin Is Thinking: Putin's Vision for Eurasia," *Foreign Affairs*, July-August, 2014. For aligned views from the United States, see John J. Mearshimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault," *Foreign Policy*, September-October, 2014; and Juliane von Mittelstaedt and Erich Follath, "Interview with Henry Kissinger: 'Do We Achieve World Order Through Chaos or Insight?'" *Der Spiegel*, November 13, 2014. As of December 16, 2014: <http://www.spiegel.de/international/world/interview-with-henry-kissinger-on-state-of-global-politics-a-1002073-2.html>

³ This is argued by, among others, Hajo Holborn, *The Political Collapse of Europe*, New York: Knopf, 1963, p. 9. A. J. P. Taylor provides an apt definition of great power in the European context: "Even the greatest of Powers shrank from fighting alone against a coalition; and the weakest among them could make a respectable showing in a general conflict among the Great Powers. At any rate, the difference between the Great Powers was much less than that between any of them and the strongest of the smaller states." A. J. P. Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe*, Oxford, UK: Oxford University Press, 1954, p. xxiv.

⁴ George Kennan to George Marshall, "Long Telegram," Harry S. Truman Administration File, Elsey Papers, February 22, 1946.

⁵ Paul Kennedy, *The Rise and Fall of Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500–2000*, New York: Random House, 1987, pp. 488–489.

⁶ Richard Pipes, *Russia Under the Old Regime*, New York: Charles Scribner's Sons, 1974, p. 79.

⁷ On this point, see, also, Dmitri Trenin, *Post-Imperium*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2011, pp. 18–21.

⁸ As noted in Pipes, 1974, p. 79, footnote.

⁹ Colin Gray, *Nuclear Strategy and National Style*, London: Hamilton Press, 1986, p. 86; Fritz Ermarth, "Russian Strategic Culture in Flux: Back to the Future," in Jeannie L. Johnson, Kerry M. Kartchner, and Jeffrey A. Larsen, eds., *Strategic Culture and Weapons of Mass Destruction*, New York: Palgrave MacMillan, 2009.

¹⁰ Condoleezza Rice, "The Making of Soviet Strategy," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986; Shimon Naveh, *In Pursuit of Military Excellence: The Evolution of Operational Theory*, London and Portland, Ore.: Frank Cass, 1997, p. 177.

¹¹ This case is made persuasively in R. Craig Nation, *Black Earth, Red Star*, Ithaca, N.Y., and London: Cornell University Press, 1992.

¹² Noted in both the draft Russian military doctrine from "Fundamentals of Russian Military Doctrine (Draft)," *Voennaia Mysl*, Special Edition, 1992; and the final published version, "Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii," *Krasnaia Zvezda*, November 19, 1993.

¹³ "Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii," 1993; Andrei Kozyrev, "Interesy Rossii. Voennaia Doktrina Strany I Mezhdunarodnaia Bezopasnost," *Krasnaia Zvezda*, January 14, 1994.

¹⁴ Kozyrev's statement in regard to local peacekeeping is cited in Henrikki Heikka, "The Evolution of Russia's Grand Strategy: Implications for Europe's North," UPI Working Paper, Finnish Institute of International Affairs, 2000.

¹⁵ Mikhail Tsypkin, "The Politics of Russian Security Policy," in Bruce Parrott, ed., *State Building and Military Power in Russia and the New States of Eurasia*, Armonk, N.Y., and London: M.E. Sharpe, 1995, p. 33; Peter Roudik, "Russian Federation: Legal Aspects of War in Georgia," Library of Congress, August 2008. As of June 23, 2015: <http://www.loc.gov/law/help/russian-georgia-war.php#t25>

¹⁶ "Interv'iu Dmitriia Medvedeva Telekanalam 'Rossia,' Pervomu, NTV," transcript of interview, Office of the President of Russia (Archives), 2008. As of June 23, 2015: http://archive.kremlin.ru/appears/2008/08/31/1917_type63374type63379_205991.shtml

¹⁷ Philip P. Pan, “Russia Won’t Intervene in Kyrgyzstan; Unrest Spreads,” *Washington Post*, June 13, 2010.

¹⁸ “Fundamentals of Russian Military Doctrine (Draft),” 1992; “Osnovnye Polozheniia Voennoi Doktriny Rossiiskoi Federatsii,” 1993.

¹⁹ See the discussion in Olga Oliker, Keith Crane, Lowell H. Schwartz, and Catherine Yusupov, *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-768-AF, 2009, pp. 141–142. As of June 23, 2015: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG768.html>
The quote regarding treaty abrogation is from a November 2007 speech by Vladimir Putin to senior military leaders as reported in “Vooruzhyonniye Sili, Glavnaya Garantiya Bezopasnosti Rossii,” *Rossiiskoye Voennoye Obozreniye*, No. 12, December 2007, pp. 8–16.

²⁰ See discussion in Oliker, Crane, Schwartz, and Yusupov, 2009, pp. 86–87. For a sampling of examples, see Viktor Samsonov, “Tochka Zreniia. Nuzhna Novaia Sistema Kollektivnoi Bezopasnosti, Ili Chto Segodnia Mozhet Ugrozhat’ Natsional’nym Interesam Gosudarstv SNG,” *Krasnaia Zvezda*, December 5, 1995; Aleksandr Pel’t’s, “Nuzhna Novaia Voennaia Doktrina,” *Krasnaia Zvezda*, November 6, 1996; “Voennaia Doktrina i Reformirovanie Vooruzennykh Sil Rossiiskoi Federatsii,” *Krasnaia Zvezda*, June 17, 1998; V. M. Baryn’kin, “Voennye Ugrozy Rossii i Problemy Razvitiia Ee Vooruzhennykh Sil,” *Voennaia Mysl*, January 1999; Igor’ D. Sergeev, “Osnovy Voenno-Tekhnicheskoi Politiki Rossii v Nachale XXI Veka,” *Na Boevom Postu*, December 25, 1999; D. Glinskii-Vasil’ev, “Rossiia, SShA, NATO. Politicheskie Ogranichiteli Rasshireniia NATO i Vozmozhnosti Rossii,” *Mirovaia Ekonomika i Mezhdunarodnye Otnosheniia*, July 2000, pp. 15–29; Viktor Kirillov, “NATO i Rossiia: Ot Kogo Iskhodit Ugroza?” *Orientir*, January 2008, pp. 9–13; Vladlen Malyshev and Eduard Bogatyrev, “Voennye Ugrozy i Ikh Vliianie na Planirovanie Meropriatii Grazhdanskoi Oborony,” *Vennye Znaniia*, May 2009, pp. 35–37; Yu. G. Romanchenko, “Diskussionnaia Tribuna, Voennye Ugrozy: Politologicheskii Aspekt,” *Voennaia Mysl*, September 2001, pp. 55–60.

²¹ Kirillov, 2008.

²² Bobo Lo, *Medvedev and the New European Security Architecture*, Centre for European Reform Policy Brief, July 2009.

²³ See Thomas Carrothers, “The Backlash Against Democracy Promotion,” *Foreign Affairs*, Vol. 85, No. 2 March–April 2006, pp. 55–68; Angela Stent, *The Limits of Partnership: U.S.-Russian Relations in the Twenty-First Century*, Princeton, N.J., and Oxford, UK: Princeton University Press, 2014, pp. 101–103, 116.

²⁴ See Oliker et al., 2009, pp. 105–112.

²⁵ Aleksey Likhachev, “Politika: Rossiiskie Ekonomicheskiye Interesi v Edinoy Evrope (Politics: Russian Economic Interests in United Europe),” *Mezhdunarodnaia Zhizn’*, Vol. 7, August 2004, pp. 179–197; Vladimir Shenaev and Nikolay Shmelev, *Rossiia i Evrosoyuz: Problemy Ekonomicheskogo Partnerstva (Russia and European Union: Problems of Economic Partnership)*, Moscow: Russian Academy of Science, 2000; Elena Arlyapova, “Natsionalizm-Drug i Vrag ‘Vostochnogo Partnerstva’,” *Mezhdunarodnaia Zhizn’*, Vol. 9, 2014, pp. 79–95. See, also, Dmitry Trenin, “Whither New Eastern Europe?” *Strategic Europe*, July 12, 2013.

²⁶ The argument that Russia annexed Crimea because it feared for the Black Sea Fleet’s lease is also countered by its long-standing plans to shift that fleet to Novorossiisk, an effort that had a line item in Russia’s defense budget and had already led to substantial investments in new military infrastructure.

²⁷ “Russia and Ukraine Will Never Go to War Against Each Other,” *Pravda.ru*, March 3, 2014; Mary Dejevsky, “Ukraine Crisis: President Putin Won’t Rule Out Force—But Will Not Annex Crimea to Russia,” *The Independent*, March 4, 2014. As of December 20, 2014: <http://www.independent.co.uk/news/world/europe/ukraine-crisis-president-putin-wont-rule-out-force--but-will-not-annex-crimea-to-russia-9169250.html>

²⁸ G7 comprises the economic leaders of Canada, France, Germany, Italy, Japan, the United Kingdom, and the United States. The meetings primarily focus on economic issues.

²⁹ Federal Service of State Statistics, *Retail in Russia 2013*, website, 2015. As of February 18, 2015: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_58/Main.htm Goskomstat figures are about 10 percentage points higher than United Nations (UN) COMTRADE data because the latter do not account for services. Since services constitute an important component of EU-Russia trade flow, the rest of the discussion will be based on Goskomstat figures.

³⁰ Margot Light, “Russia and Europe and the Process of EU Enlargement,” in Elana Wilson Rowe and Stina Torjesen, eds., *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, New York: Routledge, 2009, pp. 86–89; Cristian Nitoiu, “Reconceptualizing ‘Cooperation’ in EU-Russia Relations,” *Perspectives on European Politics and Society*, Vol. 12, No. 4, 2011, pp. 462–472; Jakub Kulhanek, “The Fundamentals of Russia’s EU Policy,” *Problems of Post-Communism*, Vol. 57, No. 5, September–October 2010, pp. 51–63.

- ³¹ Goskomstat, “Vneshnaya Torgovlia Rossii po Gruppam Stran,” *Torgovlia v Rossii*, Moscow, 2013. As of December 19, 2014: http://www.gks.ru/bgd/regl/b13_58/Main.htm
- ³² Keith Crane, D. J. Peterson, and Olga Oliker, “Russian Investment in the Commonwealth of Independent States,” *Eurasian Geography and Economics*, Vol. 46, No. 6, 2005, pp. 405–444; A. V. Kuznetsov, Y. D. Kvashnin, S. A. Lukonin, A. S. Chetverikova, and A. V. Shchedrin, *Monitoring of Direct Investments of Russia, Belarus, Kazakhstan and Ukraine in Eurasia—2014*, Saint Petersburg: Eurasian Development Bank Centre for Integration Studies, 2014.
- ³³ Ukraine and Turkmenistan have participated, but never ratified the charter. Georgia withdrew from membership in 2008.
- ³⁴ Oxford Business Group, *Emerging Ukraine 2007*, web site, 2007. As of February 2, 2015: https://books.google.com/books?id=ATsTI1GeTs8C&pg=PA101&lpg=PA101&dq=Russia+puts+tariffs+on+imports+of+Ukrainian+pipe&source=bl&ots=ATJg5y_fEx&sig=o4Ve5poNNHNF0YvPRI11jeM_Q&chl=en&sa=X&ei=IZTPVPP-F4WryQS5kIDADQ&ved=0CDEQ6AEwAzgK#v=onepage&q=Russia%20puts%20tariffs%20on%20imports%20of%20Ukrainian%20pipe&cf=false
- ³⁵ F. N. Klotstvov, A. B. Sulhotin, and L. C. Chernova, “Prognozirovaniye Ekonomicheskogo Razvitiya Rossii, Belarusi, Kazakhstana, i Ukraini v Ramkakh Edinog Ekonomicheskogo Prostranstva,” *Problemy Prognozirovaniia*, Vol. 4, 2009, pp. 26–36. As of October 10, 2014: <http://dlib.eastview.com/browse/doc/20759449>
- ³⁶ Lúcio Vinhas de Souza, “An Initial Estimation of the Economic Effects of the Creation of the EurAsEC Customs Union on Its Members,” *Economic Premise*, Vol. 47, January 2011, pp. 1–7. As of November 1, 2014: <http://siteresources.worldbank.org/INTPREMNET/Resources/EP47.pdf>
- ³⁷ “Kazakhstan Starts Issuing Licenses for Car Dealers,” Kazakh TV, July 10, 2015. As of July 17, 2015: http://kazakh-tv.kz/en/view/news_kazakhstan/page_117394_kazakhstan-starts-issuing-licenses-for-car-dealers
- ³⁸ On state corruption in Putin’s Russia, see Karen Dawisha, *Putin’s Kleptocracy: Who Owns Russia?* New York: Simon and Schuster, 2014.
- ³⁹ Jason Bush, “Factbox: Costs and Benefits from Russia’s Annexation of Crimea,” Reuters, April 8, 2014. As of July 5, 2015: <http://uk.reuters.com/article/2014/04/08/uk-ukraine-crisis-crimea-costs-factbox-idUKBREA370NY20140408>
- ⁴⁰ Steven Fish, *Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics*, New York: Cambridge University Press, 2005. On centralization, see also Oliker et al., 2009, particularly pp. 9–11 and 21–22.
- ⁴¹ Thomas Remington, “Patronage and the Party of Power: President–Parliament Relations Under Vladimir Putin,” *Europe-Asia Studies*, Vol. 60, No. 6, 2008; Sarah Whitmore, “Parliamentary Oversight in Putin’s Neopatrimonial State: Watchdogs or Showdogs?” *Europe-Asia Studies*, Vol. 62, No. 6, 2010, pp. 999–1025.
- ⁴² See Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, *Mr. Putin*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013.
- ⁴³ For a journalistic account of Russian presidential decisionmaking, see Shaun Walker, “Inside Putinworld, Where Few Risk Speaking Truth to Power,” *The Guardian*, August 29, 2014. See, also, Hill and Gaddy, 2013, pp. 210–218, 229–237, 240–242, 269.
- ⁴⁴ See Oliker et al., 2009, pp. 22–23; Valdai Discussion Club, *Russian Elite–2020*, Moscow, July 2013. Dawisha delineates Putin’s FSB roots and ties, as well as alleged connections to organized crime in Russia. Dawisha, 2014.
- ⁴⁵ For a journalistic account of Russian presidential decisionmaking, see Walker, 2014; and Hill and Gaddy, 2013, pp. 210–218, 229–237, 240–242, 269.
- ⁴⁶ Nikita Lomagin, “Interest Groups in Russian Foreign Policy: The Invisible Hand of the Russian Orthodox Church,” *International Politics*, Vol. 49, 2012.
- ⁴⁷ Robert C. Blitt, “One New President, One New Patriarch, and a General Disregard for the Constitution: A Recipe for the Continuing Decline of Secular Russia,” *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, Vol. 43, 2010; Lomagin, 2012.
- ⁴⁸ Ellen Barry, “Russian Church Is a Strong Voice Opposing Intervention in Syria,” *New York Times*, May 31, 2012; Gabriela Baczyńska and Tom Heneghan, “How the Russian Orthodox Church Answers Putin’s Prayers in Ukraine,” Reuters, October 6, 2014. As of April 27, 2015: <http://www.reuters.com/article/2014/10/06/us-ukraine-crisis-church-insight-idUSKCN0HV0MH20141006>

⁴⁹ For a description of events, see Ben Judah, *Fragile Empire: How Russia Fell in and out of Love with Vladimir Putin*, New Haven, Conn.: Yale University Press, March 25, 2014, pp. 231–243, 251–261.

⁵⁰ William Zimmerman IV, *The Russian People and Foreign Policy: Russian Elite and Mass Perspectives, 1993–2000*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002, pp. 38–40. Zimmerman argues that late Soviet and early Russian leaders eschewed military action abroad because it would be unpopular. His argument in Chapter Four, regarding public effects on foreign policy under Yeltsin, relies more on voting as a mechanism of expressing preference, rather than presenting evidence of candidates seeking to gain votes by taking positions.

⁵¹ This argument is prevalent. An excellent formulation is Michael McFaul, “Russia’s Choice,” *Foreign Affairs*, November–December 2014, pp. 167–171. Other examples that focus specifically on the press crackdown can be found in, among others, Judah, 2014; and Charles Maynes, “It’s Getting Harder to Find Independent Media in Russia,” Public Radio International, 2014a. As of February 13, 2015: <http://www.pri.org/stories/2014-03-21/its-getting-harder-find-independent-media-russia>

⁵² This was the case with Dmitry Zimin’s Dynasty Foundation. See “Dmitry Zimin Plans to Stop Financing Dynasty Foundation,” Interfax, via *Russia Beyond the Headlines*, May 26, 2015. As of July 5, 2015: http://rbth.com/news/2015/05/26/dmitry_zimin_plans_to_stop_financing_dynasty_foundation_46352.html

⁵³ See Scott Gehlbach, “Reflections on Putin and the Media,” *Post-Soviet Affairs*, Vol. 26, No. 1, 2010, pp. 77–87; Sarah Oates, “The Neo-Soviet Model of the Media,” *Europe-Asia Studies*, Vol. 59, No. 8, 2007, pp. 1279–1297; Ilya Kiriya and Elena Degtereva, “Russian TV Market: Between State Supervision, Commercial Logic and Simulacrum of Public Service,” *Central European Journal of Communication*, Vol. 4, 2010, pp. 37–51. As of December 12, 2014: <http://www.cceol.com/aspx/getdocument.aspx?logid=5&id=e07414cfd3b849e98b9db99790cfe1fc> Wilson Lowrey and Elina Erzikova, “Institutional Legitimacy and Russian News: Case Studies of Four Regional Newspapers,” *Political Communication*, Vol. 27, No. 3, 2010, pp. 275–288.

⁵⁴ Freedom House, Freedom of the Press data set, undated. As of February 13, 2015: <https://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-press>

⁵⁵ See Gehlbach, 2010; Miguel Vazquez Linan, “Putin’s Propaganda Legacy,” *Post-Soviet Affairs*, Vol. 25, No. 2, 2009.

⁵⁶ Viktors Avotins, “V Rossii Bol’she Interesa k Situatsie Na Kurortakh Egipta, Chem k Latvii,” *Neatkarigas Rita Avize*, publication date unknown, translated and reprinted by Inosmi.ru, November 2, 2013. As of November 18, 2014: <http://inosmi.ru/sngbaltia/20130211/205754221.html>

⁵⁷ A good overview of recent events is provided in Mariya Petkova, “Russia’s Independent Media Face Crackdown,” Al Jazeera, March 26, 2014. As of November 16, 2014: <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/03/russia-independent-media-face-crackdown-ukraine-2014320133346526434.html> See also Charles Maynes, *Freedom of the Press: Russia 2014*, Washington, D.C.: Freedom House, 2014b; and Maynes, 2014a. For a historical perspective, see Judah, 2014.

⁵⁸ Linan, 2009; Miguel Vazquez Linan, “History as a Propaganda Tool in Putin’s Russia,” *Communist and Post-Communist Studies*, Vol. 43, 2010; Elizabeth A. Wood, “Performing Memory: Vladimir Putin and the Celebration of World War II in Russia,” *The Soviet and Post-Soviet Review*, Vol. 38, 2011.

⁵⁹ John Anderson, “Putin and the Russian Orthodox Church: Asymmetric Symphonia,” *Journal of International Affairs*, Vol. 61, No. 1, 2007.

⁶⁰ Wood, 2011; Sean Cannady and Paul Kubicek, “Nationalism and Legitimation for Authoritarianism: A Comparison of Nicholas I and Vladimir Putin,” *Journal of Eurasian Studies*, Vol. 5, 2014.

⁶¹ Ruben Enikolopov, Maria Petrova, and Ekaterina Zhuravskaya, “Media and Political Persuasion: Evidence from Russia,” *American Economic Review*, Vol. 101, No. 7, 2011. This study focuses on the 1999 parliamentary election. It shows a higher proclivity of voters to vote for opposition parties when they have access to independent television news.

⁶² Anderson, 2007.

⁶³ For a discussion of the limited influence of television on voter behavior during the 1990s, see Timothy Colton, *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2000, pp. 57–67.

⁶⁴ Florian Toepfl, “Making Sense of the News in a Hybrid Regime: How Young Russians Decode State TV and an Oppositional Blog,” *Journal of Communication*, Vol. 63, No. 2, 2013, pp. 244–265.

⁶⁵ See Nikolai Petrov, Maria Lipman, and Henry E. Hale, “Three Dilemmas of Hybrid Regime Governance: Russia from Putin to Putin,” *Post-Soviet Affairs*, Vol. 30, No. 1, 2013, pp. 1–26.

⁶⁶ Karrie J. Koesel and Valerie J. Bunce, “Diffusion-Proofing: Russian and Chinese Responses to Waves of Popular Mobilizations Against Authoritarian Rulers,” *Perspectives on Politics*, Vol. 11, No. 3, September 2013, pp. 753–768; Stent, 2014, p. 101. For a prominent Western analyst’s take on what makes “color revolutions” effective, see Michael McFaul, “Transitions from Post-Communism,” *Journal of Democracy*, Vol. 16, No. 3, July 2005, pp. 5–19.

⁶⁷ The phenomenon is discussed in James Kovpak, “Russia Needs a Reality Check,” *Moscow Times*, September 7, 2014.

⁶⁸ On Putin’s “cult of personality,” persona, and development of his media image, see Judah, 2014, pp. 47–58.

⁶⁹ Wood, 2011.

⁷⁰ For recent examples, see Vladimir Putin, “Address by the President of the Russian Federation,” March 18, 2014a. As of December 20, 2014: <http://eng.kremlin.ru/news/6889>
See, also, Vladimir Putin, “Meeting of the Valdai International Discussion Club,” transcript, October 24, 2014b. As of December 20, 2014: <http://eng.kremlin.ru/news/23137>

⁷¹ Hill and Gaddy, 2013, pp. 241.

⁷² Hill and Gaddy, 2013, pp. 34–62.

⁷³ Cannady and Kubicek, 2014.

⁷⁴ Lynnley Browning, “What Really Keeps Vladimir Putin Up at Night,” *Newsweek*, March 17, 2014.

المؤلفون:

"أولجا أوليكر Olga Oliker" هي مديرة "مركز روسيا وأوراسيا" ومن كبار المحللين السياسيين الدوليين في مؤسسة "RAND". وتشتمل مجالات خبرتها على السياسة الخارجية والدفاعية فيما بعد الحقبة السوفيتية، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والبيئة الأمنية الأوروبية دائمة التطور. وللمؤلفة "أوليكر" أيضاً كتابات مستفيضة حول الأمن وإصلاح الحكومة، وكذلك حول الجهود الدولية الرامية لتعزيزهما في جميع أنحاء العالم، واهتماماتها البحثية الأخرى تتضمن عِلْم السياسة الأوراسية والهجرة الطوعية وشبه الطوعية.

"كريستوفر إس. تشيفيس Christopher S. Chivvis" هو مدير مشارك في "المركز الدولي للسياسات الأمنية والدفاعية" وهو أحد كبار علماء السياسة لدى مؤسسة "RAND"، وهو متخصص في قضايا الأمن القومي في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، بما في ذلك قضايا منظمة حلف شمال الأطلسي، وقضايا التدخلات العسكرية، وقضايا الردع، وهو أيضاً أستاذ مساعد في "كلية بول إتش نيتز Paul H. Nitze" للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) بجامعة "جونز هوبكينز" الأمريكية.

"كيث كرين Keith Crane" هو مدير برنامج "RAND" للبيئة والطاقة والتنمية الاقتصادية، وأيضاً أستاذ لدى "كلية Pardee RAND" للدراسات العليا، ومجال اهتماماته الرئيسي هو تطوير وتقييم الخيارات السياسية المتاحة للتصدي للتغير المناخي. ويشارك "كرين" أيضاً في قضايا تتعلق بإنتاج واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة، وتتعلق بكل من الصين، والشرق الأوسط، وأفغانستان، والنظم الاقتصادية الانتقالية في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وبناء الدول في مرحلة ما بعد الصراعات. وفي خريف 2003، شغل منصب مستشار السياسات الاقتصادية لدى السلطة الانتقالية للتحالف الدولي في بغداد.

"أوليسيا تكاتشيفا Olesya Tkacheva" هي أستاذة للعلوم السياسية لدى مؤسسة "RAND"، وقد ركزت أعمالها على التكنولوجيا والسياسة، وقبيل انضمامها لمؤسسة "RAND" كانت بعد حصولها على درجة الدكتوراة زميلة لدى جامعة "روتشستر Rochester" حيث قامت بإجراء البحوث وتدريس الدورات الخاصة بالحكومة والمساءلة، وأثر الإعلام الرقمي على السياسة، وعملية التحول الديمقراطي.

"سكوت بوسطن Scott Boston" هو شريك في مشاريع مؤسسة "RAND"، وقد عمل في المقام الأول في مركز "Arroyo" أو على الموضوعات ذات الصلة بالجيش، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتحديث المركبات القتالية، وإدخال تحسينات على القوات المحمولة جواً ومفاهيم العمليات العسكرية لقوات الاقتحام المحمولة جواً، ومنظومات الأسلحة البرية المتقدمة، وهو أيضاً مهتم بالتاريخ العسكري الروسي/السوفيتي، وبالفن التشغيلي، والتنظيمات العسكرية.

حول هذا المنظور التحليلي

القصد من هذا المنظور التحليلي هو أن يكون بمثابة لمحة عامة عن مدى فائدة الفهم الأفضل لمصادر السياسة الخارجية الروسية في تفسير تصرفات روسيا في أوكرانيا عامي 2014 و2015. فهو يعتمد إلى تقييم الآراء التي تستند إلى الاهتمامات الاستراتيجية التاريخية لروسيا، وسياساتها الاقتصادية، وسياساتها الداخلية لتحديد النهج، منفردة أو مجتمعة، التي تتصدى بالتحليل بشكل أفضل لحقائق الخيارات والتصرفات الروسية. ويخلص المؤلفون إلى أن موقف روسيا العام تجاه أوكرانيا إنمّا يتماشى إلى حدّ كبير مع الفكر الروسي (والسوفيّتي) التاريخي بشأن المصالح الأمنية والسياسة الخارجية. غير أنهم يذهبون أيضاً إلى أن الأنماط التاريخية وحدها ليست كافية لتفسّر بشكل تام تصرفات روسيا التي تأثرت أيضاً بعوامل داخلية، والتي يتمثل أهمها في الطرق التي يؤول بها القادة الروس ما يترتب على الأحداث الأخيرة في أوكرانيا من آثار على بلادهم. وقد تم إجراء هذا البحث ضمن "برنامج الاستراتيجيات والعقائد والموارد" بمركز "Arroyo" التابع لمؤسسة "RAND". فمركز "Arroyo" جزء من مؤسسة "RAND"، وهو مركز للبحث والتطوير يموله فيدرالياً برباعية جيش الولايات المتحدة الأمريكية.

رمز التعريف المميز للمشروع الذي أُنمر عن هذه الوثيقة هو (HQD146843).

يتم توجيه أيّ استفسارات حول هذه الوثيقة أو المشروع الذي أسفر عنها إلى عناية "د. تيرينس كيلي Terrence Kelly" مدير برنامج "الاستراتيجيات والموارد" بمركز "Arroyo" على البريد الإلكتروني: tkelly@rand.org وعلى رقم الهاتف "412-683-2300"، تحويلة "4905".

حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدودة

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية لمؤسسة RAND للاستخدام غير التجاري فقط. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، للأغراض التجارية. للحصول على معلومات حول إعادة الطباعة والتصاريح ذات الصلة، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني www.rand.org/pubs/permissions.html.

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعكف على تطوير حلول للتحديات التي تواجه السياسات العامة وذلك للمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أماناً وسلامةً وصحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية وحيادية وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها. العلامة التجارية RAND® هي علامة تجارية مسجلة.

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/t/pe144.

www.rand.org



حقوق النشر © لعام 2015 محفوظة لمؤسسة RAND